تعقيب الإمام الألوسي على الإمام الرازي في تفسيره

دراسة نقدية

د/ أحمد عبد الحميد محمد أحمد مدرس التفسير وعلوم القرآن في الكلية

إنَّ الحمدَ للهِ نَحْمَدُهُ ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله – تعالى – من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يَهْدِ اللهُ فلا مضلَّ له ، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(١)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(٢)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾(٣)

أمَّا بعدُ

فإنَّ خيرَ الحديث كتابُ الله ، وخيرَ الهُدى هُدَى محمدٍ ﷺ ، وشرّ الأمور مُحْدَثاتها ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ .(٤)

مَن يُرِدِ اللهُ به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدين .(٥)

١- سورة آل عمران آية ١٠٢

٢- سورة النساء آية ١

٣- سورة الأحزاب آية ٧٠ ، ٧١

٤ – جزء من حديث رواه مسلم – واللفظ له – مرفوعاً من طريق جابر بن عبد الله في كتاب : الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة .انظر : صحيح مسلم بشرح النووي جـ٣ ص ٤١٨ ط دار الحديث – القاهرة .

ورواه البخاري موقوفاً على عبد الله بن مسعود في كتاب : الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسُنن رسول الله – ﷺ- وقول الله ((وَاجْعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إِماماً)) . انظر: فتح الباري جـ ١٣ ص ٢٦٣ ط المكتبة السلفية – القاهرة .

٥ – جزء من حديث رواه البخاري من طريق معاوية بن أبي سفيان في كتاب : العلم ، باب : من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . انظر : فتح الباري جـ ١ ص ١٩٧

اللهمَّ فقِّهْنا في الدين ، وعَلِّمْنَا التأويل يا ربَّ العالمين ٠

إنَّ مقارنة أقوال العلماء ومناقشتها مما يثري العقل ويزيده قدرة على المفاضلة بين أقوال العلماء وأخذ أقواها دليلاً وأمثلها طريقة ، ذلك أنَّه بضدها تتبين الأشياء ، فالعلماء في مناقشاتهم لبعضهم البعض يظهرون قوة أدلتهم ويردون أدلة غيرهم ، فالاطلاع على مثل هذه المناقشات ومقارنتها أفضل يُظْهِر لنا قوة الرأي أو ضعفه ، ذلك أنَّ الرأي لا تظهر قوته العلمية إلا في مقام التناقش بين العلماء ، وهنا تظهر القوة لكل رأي على الآخر ، ولا تظهر هذه الفائدة بالنظر في رأي واحد دون الآخر ٠

وقد اخترتُ في بحثي هذا أن أتحدث عن منهج الإمام الألوسي – رحمه الله – المتوفي سنة ١٢٧٠هـ في تعقيبه على أقوال المفسرين السابقين عليه ، وقد تخيَّرت من هؤلاء الإمامَ الرازي – رحمه الله – المتوفي سنة ٦٠٦هـ٠

وقد جعلت عنوان هذا البحث :

(تعقيب الإمام الألوسي– رحمه الله – على الإمام الرازي رحمه الله

دراسة نقدية)

وقد قسمت هذا البحث إلى :-

١– مقدمة

٢– تمهيد ذكرت فيه أسباب اختياري لموضوع البحث ، وبيان موجز لأسلوب الإمام الألوسي – رحمه الله – في تعقيبه على أقوال الإمام الرازي رحمه الله ، وترجمة موجزة للعلَمين الجليلين٠

٣– مباحث ذكرت فيها هذه التعقيبات من حيث نوعية كل تعقيب وذلك من جهة اللغة ، والحديث ، والفقه وغير ذلك ٠

وقد كان منهجي في هذا البحث أن أُعنون لكل مبحثٍ بما يناسبه ثم أذكر قول الإمام الرازي – رحمه الله – في المسألة ثم أذكر تعقيب الإمام الألوسي – رحمه الله – عليه ، ثم أُتبعُ ذلك بتحقيق موطن الخلاف بينهما ببيان رجحان هذا التعقيب من عدمه .

(تمهيد)

سوف أذكر في هذا التمهيد – بإذن الله ﷻ – أسباب اختياري لموضوع البحث ، وبيان موجز لأسلوب الإمام الألوسي – رحمه الله – في تعقيبه على أقوال الإمام الرازي رحمه الله ، وترجمة موجزة للعلَمين الجليلين ، فأقول وبالله التوفيق :

أولاً :- أسباب اختياري لموضوع البحث ٠

إن الذي دفعني لاختيار هذين العلمين أسباب من أهمها :-

١- أنَّ كلاً منهما علَم في التفسير بالرأي ، وإعمال العقل في التفسير

٢- أنَّ الإمام الألوسي – رحمه الله – كان كثير النقل عن الإمام الرازي – رحمه الله – فالنظر في مناقشته لأقوال الإمام الرازي – رحمه الله – تبين لنا منهجه في قبول هذه الأقوال أو ردِّها ٠

٣- أنَّ نقاشات هؤلاء الأعلام هي الركيزة الأساسية التي ينبغي على العلماء أن يجعلوها منهجاً يسيرون عليه في نقدهم حتى وإن كانت من طرف واحد ٠

ثانياً : أسلوب الإمام الألوسي – رحمه الله – في تعقيبه على أقوال الإمام الرازي رحمه الله٠

وقد اخترت في هذا البحث بعضاً من المواضع التي علَّق فيها الإمام الألوسي – رحمه الله – على الإمام الرازي – رحمه الله – في تفسيره ٠

وفي عرضي لهذه التعقيبات التي أخذها عليه نرى ذلك الأدب الجمَّ الذي يجب أن يتحلى به العلماء في اعتراض بعضهم على بعض في المسائل العلمية المتعلقة بكتاب الله – ﷻ– وبسنة نبيِّه ﷺ ٠

فإننا بالتدبر في هذه التعقيبات التي عقبها الإمام الألوسي – رحمه الله – نرى أنه – مع اعتراضه عليه في كثير من النماذج التي سنذكرها إن شاء الله – قد راعى الأدب مع الإمام الرازي – رحمه الله – فهو يعلق على أقواله بالرضا والثناء عليه تارة ، وبالرد الجميل تارة أخرى ٠

فالإمام الألوسي – رحمه الله – عندما يرفض قولاً للرازي – رحمه الله – لا يطعن فيه ذلك الطعن الخالي من الأدب بل إننا نجد في ردِّه عليه أنه تأدب معه تأدباً يليق بالعلماء ، فهو تارة يعلق على قول الإمام الرازي– رحمه الله – بقوله " وفيه ما لا يخفي " وتارة أخرى يذكر قوله ويقول" وفيه نظر" ، وعندما يغتاظ من ضعف ردِّه على شبهة ما يقول " والعجب من الإمام الرازي أنه نقل هذا ولم يتعقبه بشيء" .

وعندما يشتد الأمر ويحتدم الاختلاف ولا يجد بُدَّاً من الرد والتضعيف لقوله يقول " ومن هذا ظهر ضعف ما قال الإمام الرازي " وتارة يسخر من قوله مع تأدب مع شخصه فيقول " ولمولانا العلامة فخر الدين الرازي في هذا المقام كلام ليس له في التحقيق أدنى إلمام "

ولا يخلو الأمر في بعض الأحيان أن نجد الإمام الألوسي – رحمه الله – يلين في ردِّه على الإمام الرازي – رحمه الله – في مواضع ينبغي فيها الرد والرفض فيقول مثلاً " ولقوة هذه الشبهة قطع الرازي بكذب الرواية صيانة لساحة إبراهيم عليه السلام " كما سنرى – ذلك مفصلاً – عند تعرضنا لاختلافهما في تفسير قول الله – عز وجل – " فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ "(١)

فمثل هذه التعليقات منه على الإمام الرازي – رحمه الله – فيها الأدب والعلم معاً ، فهو لا يقبل منه كل ما يقول ، ولا يطعن فيه ذلك الطعن المقلل لقدره ومكانته .

فاللهَ أسأل أن يوفقني في عرض لهذه النماذج ، وإن كنتُ لا أستحق أن أكون حَكَماً بين عَلمين من أجلَّة المفسرين إلا أنني أرجو من الله أن أُوفق في هذا العرض الموجز لعلنا نستفيد منهما العلمَ ، أو على الأقل نتعلم منهما أدباً من أدب العلماء ، والله الهادي وهو المستعان .

١- الصافات ٨٨ ، ٨٩

ثالثاً : ترجمة العلمين الجليلين ٠

ترجمة الإمام الرازي رحمه الله ٠

هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي الإمام فخر الدين الرازي القرشي البكري. من ذرية أبي بكر الصديق- ﷺ - الشافعي المفسر المتكلم.

ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وأشتغل على والده ، وتعلم على يد البغوي وغيره ، وأتقن علوماً كثيرة وبرز فيها وتقدم ، وصنف في فنون كثيرة ، وحدث بينه وبين جماعة من الكرامية مخاصمات وفتن وأُذي بسببهم٠

قال ابن خلكان فيه: فريد عصره ، ونسيج وحده ، شهرته تغني عن استقصاء فضائله، وتصانيفه في علم الكلام والمعقولات سائرة ، وله " التفسير الكبير" و" المحصول " في أصول الفقه، و"شرح الأسماء الحسنى" و" شرح المفصل " للزمخشري، و" شرح وجيز الغزالي " و " شرح سقط الزند" لأبي العلاء المعري وله "إعجاز القرآن" و"مناقب الشافعي " وغير ذلك٠

كان رحمه الله فريد عصره ، ومتكلم زمانه ، جمع كثيراً من العلوم ونبغ فيها، فكان إماماً في التفسير والكلام، والعلوم العقلية، وعلوم اللغة ، ولقد أكسبه نبوغه العلمي شهرة عظيمة ، فكان العلماء يقصدونه من البلاد ، ويشدون إليه الرحال من مختلف الأقطار٠ وله فوق شهرته العلمية شهرة كبيرة في الوعظ ، حتى قيل إنه كان يعظ باللسان العربي واللسان العجمي ، وكان يلحقه الوجد في حال الوعظ ويكثر البكاء ، ولقد خلَّف - رحمه الله - للناس مجموعة كبيرة من تصانيفه في الفنون المختلفة، وقد انتشرت هذه التصانيف في البلاد، ورزق فيها الحظوة٠

ومن أهم هذه المصنفات: تفسيره الكبير المسمى بمفاتيح الغيب ، وله تفسير سورة الفاتحة في مجلد واحد ، ولعله هو الموجود بأول تفسيره "مفاتيح الغيب"

وله في علم الكلام : المطالب العالية ، وكتاب البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان.

وله في أصول الفقه: المحصول، وفي الحكمة: المخلص، وشرح الإشارات لابن سينا، وشرح عيون الحكمة، وفي الطلمسات: السر المكنون، ويقال: إنه شرح المفصل في النحو للزمخشري ، وشرح الوجيز في الفقه للغزالى ، وغير هذا كثير من مصنفاته، التي تتجلى فيها علم الرجل الواسع الغزير.

وقد كانت وفاة الرازى – رحمه الله – سنة ٦٠٦ هـ (ست وستمائة من الهجرة) بالري، ويقال في سبب وفاته: أنه كان بينه وبين الكرَّامية خلاف كبير وجدل في أمور العقيدة، فكان ينال منهم وينالون منه سباً وتكفيراً،وأخيراً سمُّوه فمات على إثر ذلك واستراحوا منه.

التعريف بتفسيره وطريقته فيه:

يقول الدكتور محمد حسين الذهبي – رحمه الله – إن تفسير الفخر الرازي ليحظى بشهرة واسعة بين العلماء، وذلك لأنه يمتاز عن غيره من كتب التفسير، بالأبحاث الفيَّاضة الواسعة، في نواح شتَّى من العلم ، ولهذا يصفه ابن خلكان فيقول: "إنه – أي الفخر الرازي – جمع فيه كل غريب وغريبة".

اهتمام الفخر الرازي ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسورة:

يمتاز هذا التفسير بذكر المناسبات بين الآيات بعضها مع بعض، وبين السور بعضها مع بعض، وهو لا يكتفي بذكر مناسبة واحدة بل كثيرا ما يذكر أكثر من مناسبة.

اهتمامه بالعلوم الرياضية والفلسفية:

كما أنه يُكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية والطبيعية، وغيرها من العلوم الحادثة في المِلَّة، على ما كانت عليه في عهده، كالهيئة الفكلية وغيرها، كما أنه يعرض كثيراً لأقوال الفلاسفة بالرد والتفنيد، وإن كان يصوغ أدلته في مباحث الإلهيات على نمط استدلالاته العقلية، ولكن بما يتفق ومذهب أهل السُنَّة.

موقفه من المعتزلة:

ثم إنه – كسُنِّي يرى ما يراه أهل السُنَّة، ويعتقد بكل ما يقررونه من مسائل علم الكلام – لا يدع فرصة تمر دون أن يعرض لمذهب المعتزلة بذكر أقوالهم والرد عليهم، رداً لا يراه البعض كافياً ولا شافياً.

فهذا هو الحافظ ابن حجر يقول عنه في لسان الميزان: "وكان يُعاب بإيراد الشبهة الشديدة، ويُقَصِّر في حلها، حتى قال بعض المغاربة: "يُورد الشُبَه نقداً ويحلها نسيئة".

موقفه من علوم الفقه والأصول والنحو والبلاغة:

ثم إن الفخر الرازي لا يكاد يمر بآية من آيات الأحكام إلا ويذكر مذاهب الفقهاء فيها، مع ترويجه لمذهب الشافعي – الذي يُقلِّدُه – بالأدلة والبراهين.

كذلك نجده يستطرد لذكر المسائل الأصولية، والمسائل النحوية، والبلاغية، وإن كان لا يتوسع في ذلك توسعه في مسائل العلوم الكونية والرياضية.

وبالجملة فالكتاب أشبه ما يكون بموسوعة في علم الكلام، وفي علوم الكون والطبيعة، إذ أن هذه الناحية، هي التي غلبت عليه حتى كادت تُقَلِّ من أهمية الكتاب كتفسير للقرآن الكريم[1]

ترجمة الإمام الألوسي رحمه الله.

هو محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ، ولد ببغداد سنة ١٢١٧ هجرية ، تقلد إفتاء بغداد وعزل وسافر إلى القسطنطينية وأكرمه السلطان عبد الحميد ، وعاد إلى بغداد وتوفي بها عام ١٢٧٠ هجرية .

كان رحمه الله شيخ العلماء في العراق، وآية من آيات الله العظام، ونادرة من نوادر الأيام. جمع كثيراً من العلوم حتى أصبح علاَّمة في المنقول والمعقول ،

---

١ – انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي جـ ٢ ص ٢١٥ – التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسن الذهبي جـ ١ ص ٢٩٨ وما بعدها ط مطبعة المدني.

فهَّامة في الفروع والأصول ، مُحَدِّثاً لا يُجارى ، وكان رحمه الله غاية في الحرص على تزايد علمه ، وتوفير نصيبه منه .

اشتغل بالتدريس والتأليف وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ودرس في عدة مدارس، وعندما قُلِّد إفتاء الحنفية، شرع يُدَرِّس سائر العلوم في داره في الرصافة، وقد تتلمذ له وأخذ عنه خلق كثير من قاصي البلاد ودانيها، وتخرَّج عليه جماعات من الفضلاء من بلاد مختلفة كثيرة، وكان – رحمه الله – يُواسى طلبته من ملبسه ومأكله، ويُسكنهم البيوت الرفيعة من منزلة، حتى صار في العراق العَلَمُ المفرد، وانتهت إليه الرياسة لمزيد فضله الذي لا يُجحد، وكان نسيجٌ وحده في النثر وقوة التحرير، وغزارة الإملاء وجزالة التعبير، وقد أملى كثيراً من الخطيب والرسائل، والفتاوى والمسائل ، وكان ذا حافظة عجيبة. وفكرة غريبة، وكثيراً ما كان يقول: "ما استودعتُ ذهنى شيئاً فخاننى، ولا دعوتُ فكرى لمعضله إلا وأجابنى".

قُلِّد إفتاء الحنفية في السنة الثامنة والأربعين بعد المائتين والألف من الهجرة المحمدية، وقبل ذلك بأشهر، ولى أوقاف المدرسة المرجانية ، إذا كانت مشروطة لأعلم لأهل البلد، وتحقق لدى الوزير الخطير علىّ رضا باشا، أنه ليس فيها من يدانيه من أحد. وفي شوَّال سنة ١٢٦٣ هـ (ثلاث وستين ومائتين بعد الألف) انفصل من منصب الإفتاء، وبقى مشتغلاً بتفسير القرآن الكريم حتى أتمه، ثم سافر القسطنطينية في السنة السابعة والستين بعد المائتين والألف، فعرض تفسيره على السلطان على المجيد خان، فنال إعجابه ورضاه، ثم رجع منها سنة ١٢٦٩ هـ (تسع وستين ومائتين بعد الألف).

وكان – رحمه الله – عالماً باختلاف المذاهب، مطلعاً على الملل والنحل، سَلَفِي الاعتقاد، شافعى المذهب، إلا أنه في كثير من المسائل يُقلِّد الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان رضي الله عنه ، وكان في آخر أمره يميل إلى الاجتهاد.

ولقد خَلَّف – رحمه الله – للناس ثروة علمية كبيرة ونافعة، فمن ذلك تفسيره لكتاب الله ، وهو الذى نحن بصدده الآن ، وحاشيته على القطر، كتب منها

في الشباب إلى موضع الحال، وبعد وفاته أتمها ابنه السيد نعمان الألوسي، وشرح السلم في المنطق، وقد فُقِد، ومنها الأجوبة العراقية عن الأسئلة اللاهورية، والأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية، ودُرَّة الغواص في أوهام الخواص، والنفحات القدسية في المباحات الإمامية، والفوائد السنية في علم آداب البحث.

وقد توفي رحمه الله في يوم الجمعة الخامس والعشرين من ذى القعدة سنة ١٢٧٠ هـ (سبعين ومائتين بعد الألف من الهجرة)، ودُفن مع أهله في مقبرة الشيخ معروف الكرخى في الكرخ، فرضى الله عنه وأرضاه.

التعريف بتفسيره وطريقته فيه:

مكانة هذا التفسير من التفاسير التى تقدمته:

ثم إن هذا التفسير - والحق يقال - قد أفرغ فيه مؤلفه وسعه، وبذل مجهوده حتى أخرجه للناس كتاباً جامعاً لآراء السَلَف رواية ودراية، مشتملاً على أقوال الخَلَف بكل أمانة وعناية، فهو جامع لخلاصة كل ما سبقه من التفاسير، فتراه ينقل لك عن تفسير ابن عطية، وتفسير أبى حيان، وتفسير الكشاف، وتفسير أبى السعود، وتفسير البيضاوى، وتفسير الفخر الرازى ، وغيرها من كتب التفسير المعتبرة .

وهو إذ ينقل عن هذه التفاسير ينصب نفسه حَكَماً عدلاً بينها، ويجعل من نفسه نقَّاداً مُدقِقاً، ثم يبدى رأيه حراً فيما ينقل ، فتراه كثيراً ما يعترض على ما ينقله عن أبى السعود ، أو عن البيضاوى ، أو عن أبى حيان ، أو عن غيرهم كما تراه يتعقب الفخر الرازى في كثير من المسائل ، ويرد عليه على الخصوص في بعض المسائل الفقهية، انتصاراً منه لمذهب أبى حنيفة، ثم إنه إذا استصوب رأياً لبعض مَن ينقل عنهم، انتصر له ورجَّحَه على ما عداه.

موقف الألوسى من المخالفين لأهل السُّنَّة:

والألوسى سَلَفي المذهب سُنِّى العقيدة، ولهذا نراه كثيراً ما يُفَنِّد آراء المعتزلة والشيعة، وغيرهم من أصحاب المذاهب المخالفة لمذهبه.

الألوسى والمسائل الكونية:

ومما نلاحظه على الألوسى في تفسيره، أنه يستطرد إلى الكلام في الأمور الكونية. ويذكر كلام أهل الهيئة وأهل الحكمة، ويقر منه ما يرتضيه، ويُفنِّد ما لا يرتضيه

كثرة استطراده للمسائل النحوية:

كذلك يستطرد الألوسى إلى الكلام في الصناعة النحوية، ويتوسع في ذلك أحياناً إلى حد يكاد يخرجد به عن وصف كونه مفسِّراً، ولا أحيلك على نقطة بعينها، فإنه لا يكاد يخلو موضع من الكتاب من ذلك.

موقفه من المسائل الفقهية:

كذلك نجده إذا تكلم عن آيات الأحكام فإنه لا يمر عليها إلا إذا استوفي مذاهب الفقهاء وأدلتهم مع عدم تعصب منه لمذهب بعينه.

موقفه من الإسرائيليات:

ومما نلاحظ على الألوسى أنه شديد النقد للإسرائيليات والأخبار المكذوبة التي حشا بها كثير من المفسِّرين تفاسيرهم وظنوها صحيحة، مع سخرية منه أحياناً.

تعرضه للقراءات والمناسبات وأسباب النزول:

ثم إن الألوسى يعرض لذكر القراءات ولكنه لا يتقيد بالمتواتر منها، كما أنه يعنى بإظهار وجه المناسبات بين السور كما يعنى بذكر المناسبات بين الآيات ويذكر أسباب النزول للآيات التى أنزلت على سبب، وهو كثير الاستشهاد بأشعار العرب على ما يذهب إليه من المعانى اللغوية.

الألوسى والتفسير الإشاري:

ولم يفت الألوسي أن يتكلم عن التفسير الإشاري بعد أن يفرغ من الكلام عن كل ما يتعلق بظاهر الآيات، ومن هنا عَدَّ بعض العلماء تفسيره هذا في ضمن كتب التفسير الإشاري .[1]

---

١ - انظر : معجم المؤلفين جـ ١٢ ص ١٧٥، التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسن الذهبي جـ ١ ص ٣٦٠

وأكتفي بهذا القدر من التعريف بالشيخين الجليلين - رحمهما الله- ونبدأ - بفضل الله ﷻ- في ذكر بعض المواضع للبحث محل الدراسة فنقول - وبالله التوفيق - :

المبحث الأول

موقف الإمام الألوسي من التفسير الإشاري للرازي رحمه الله.

إنَّ كلاً من الإمامين الجليلين كان له نصيب من الإدلاء بدلوه في هذا النوع من التفسير ، على اختلاف بينهما ، فالإمام الرازي – رحمه الله – عندما يلجأ إلى هذا النوع من التفسير يبنيه على الناحية العقلية كما هو معروف عنه ، أمَّا الإمام الألوسي – رحمه الله – فهو يتأثر فيه بالناحية الصوفية ، مع غلو شديد في إثباته حتى إنه قال في تفسيره – بعد أن ذكر شيئاً من هذا النوع من التفسير –(فالإنصاف كل الإنصاف التسليم للسادة الصوفية الذين هم مركز للدائرة المحمدية ما هم عليه واتهام ذهنك السقيم فيما لم يصل – لكثرة العوائق والعلائق – إليه وإذا لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأبصار) [1]انتهى.

ثم قال في موضع آخر من تفسيره (كلما وجدت مثل هذا لأحد من أهل الله تعالى فسلمه لهم بالمعنى الذي أرادوه مما لا تعلمه أنت ولا أنا لا بالمعنى الذي ينقدح في عقلك المشوب بالأوهام)[2] انتهى.

وهذا الكلام مستغرب منه حتى قال الدكتور الذهبي – رحمه الله –(ومثل هذه الأقوال أشبه ما تكون بالإكراه لنا على قبول وجدانيات القوم وشطحاتهم مهما أوغلت في البُعْد والغرابة، وتوريط لنا بتسليم كل ما يقولون تحت تأثير ما لهم في نفوسنا من المكانة العلمية والدينية) [3]

ومثل هذا النوع من التفسير يختلف باختلاف ذوق كل مفسر لذا لا نستغرب عندما نجد الإمام الألوسي – رحمه الله – المتعصب لإثبات هذا النوع من التفسير يرد رداً شديداً على الإمام الرازي – رحمه الله – فيما لاح له من الإشارات الخفية في بعض السور.

---

١ – روح المعاني جـ ١ ص ١٨

٢ – روح المعاني جـ ١ ص ٢٢٣

٣ – التفسير والمفسرون للذهبي جـ ٢ ص ٤٠٨

ونجد في هذا المقام ما حصل منه في ردّه لما قال الإمام الرازي – رحمه الله – في حكمة إسقاط بعض الأحرف من سورة الفاتحة .

فقد ذكر الإمام الرازي – رحمه الله – في تفسيره لسورة الفاتحة بعضاً من اجتهاداته العقلية التي يُقبل بعضها ويُنظر في بعضها الآخر ، وكان من جملة هذه الاجتهادات ما ذكره في حكمة – ما اعتبره – إسقاطاً لبعض الأحرف من سورة الفاتحة فقال في تقرير حكمة هذا الإسقاط (المسألة الثالثة : قالوا : هذه السورة لم يحصل فيها سبعة من الحروف وهي الثاء والجيم والخاء والزاي والشين والظاء والفاء، والسبب فيه أن هذه الحروف السبعة مُشْعرة بالعذاب ، فالثاء تدل على الويل والثبور قال تعالى { لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا}[1]، والجيم أول حروف اسم جهنم قال تعالى{ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ }[2] وقال تعالى {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ }[3] وأسقط الخاء لأنه يشعر بالخزي قال تعالى { يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ }[4] وقال تعالى { إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ }[5] وأسقط الزاي والشين لأنهما أول حروف الزفير والشهيق قال تعالى { لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ }[6] وأيضا الزاي تدل على الزقوم قال تعالى { إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۞ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ}[7] والشين تدل على الشقاوة قال تعالى { فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ }[8] وأسقط

---

١ – الفرقان ١٤

٢ – الحجر ٤٣

٣ – الأعراف ١٧٩

٤ – التحريم ٨

٥ – النحل ٢٧

٦ – هود ١٠٦

٧ – الدخان ٤٣ ، ٤٤

٨ – هود ١٠٦

الظـــاء لقولـــه{ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ۞ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ}[1] وأيضا يدل على لظى قال تعالى { كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً۞ لِّلشَّوَىٰ }[2] وأسقط الفاء ، لأنه يدل على الفراق قال تعالى { يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ }[3] وأيضـــا قال{ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ } [4].

فإن قالوا : لا حرف من الحروف إلا وهو مذكور في شيء يوجب نوعا مـــن العذاب فلا يبقى لما ذكرتم فائدة !

فنقول : الفائدة فيه أنه تعالى قال في صفة جهـــنم { لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ }[5] والله تعالى أسقط سبعة من الحـــروف مـــن هـــذه السورة وهي أوائل ألفاظ دالة على العذاب تنبيها على أن من قـــرأ هـــذه الســـورة وآمن بها وعرف حقائقها صار آمنا من الدركات السبع في جهنم والله أعلم)[6]

تعقيب الإمام الألوسي ـ رحمه الله ـ على قول الإمام الرازي ـ رحمه الله ـ :

علَّق الإمام الألوسي على هذا الكلام من الإمام الرازي – رحمه الله– وانتقده قائلاً (ولمولانا العلامة فخر الدين الرازي في هذا المقام كلام ليس له في التحقيـــق أدنى إلمام حيث جعل سبب إسقاط هذه الحروف أنها مشعرة بالعذاب)[7]

وذكر كلامه الذي ذكرته عنه ثم قال (ولا يخفي ما فيه ، وجوابـــه لا ينفعـــه ولا يغنيه ، إذ لقائل أن يقول : فلتسقط الذال والواو والنون والحاء والعين والمـــيم

---

١ – المرسلات ٣٠ ، ٣١

٢ – المعارج ١٥، ١٦

٣ – الروم ١٤

٤ – طه ٦١

٥ – الحجر ٤٤

٦ – مفاتيح الغيب للرازي جـ ١ ص ٢٢٥

٧ – روح المعاني للألوسي جـ ١ ص ٦٦

والغين إذ الواو من الويل والذال من الذلة والنون من النار والحاء من الحميم والعين من العذاب والميم من المهاد والغين من الغواشي[1] ، والآيات ظاهرة والكل في أهل النار وتكون الفائدة في إسقاطها كالفائدة في إسقاط تلك من غير فرق اصلاً، على أن في كلامه رحمه الله تعالى غير ذلك بل ومع تسليم سلامته مما قيل أو يقال لا أرتضيه للفخر وهو السيد الذي غدا سعد الملة وحجة الإسلام وناصر أهله)[2] انتهى.

تحقيق المسألة :

بالنظر فيما قاله الإمام الرازي وعلَّق به الإمام الألوسي – رحمهما الله – يتبين لنا أنَّ كلام الألوسي – رحمه الله – في محله وانتقاده هذا في موضعه ، ذلك أنَّ كل ما قاله الرازي – رحمه الله – ما هو إلا رجم بالغيب لا دليل يثبته ولا قرينة توضحه ، بل هو اجتهاد في غير محله واستنباط لا أساس له ، وهو تفسير إشاري يختلف باختلاف عقيدة وذَوْق كل مستنبط ، فلكل واحد – على هذا – أن يتحكم في القرآن بغير حجة ويختار من الكلام ما يعجبه ويزعم أنَّ الله – ﷻ– قد أسقط هذه الأحرف لهذا المعنى أو ذاك ، ويبني على هذا الاستنباط خيالاً من خيالاته أوهماً من أوهامه .

لكننا في النهاية نستغرب من الألوسي – رحمه الله – الذي طعن كل هذا الطعن على الرازي – رحمه الله – أنه وقع فيما نهاه عنه وأتى بما استغربه منه ، بل إننا نجد أنه رحمه الله قد أتى بما هو أغرب واستنبط ما هو أعجب فقال (لا يقال: إذا كانت الفاتحة جامعة لمعاني الكتاب فلم سقط منها سبعة أحرف الثاء والجيم والخاء والزاي والشين والظاء والفاء ، لأنا نقول : لعل ذلك للإشارة إلى أن الكمال المعنوي لا يلزمه الكمال الصوري ولا ينقصه نقصانه " إن الله تعالى لا ينظر

---

١ – يشير إلى قوله تعالى " لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ " الأعراف ٤١

٢ – روح المعاني للألوسي جـ ١ ص٦٦ وما بعدها

إلى صوركم " [1] وكانت سبعة موافقة لعدد الآي المشتمل على الكثير من الأسرار وكانت من الحروف الظلمانية التي لم توجد في المتشابه من أوائل السور ويجمعها بعد إسقاط المكرر " صراط على حق نمسكه" وهي النورانية المشتملة عليها بأسرها الفاتحة للإشارة إلى غلبة الجمال على الجلال المشعر بها تكرر ما يدل على الرحمة في الفاتحة ، وإنما لم يسقط السبعة الباقية من هذا النوع فتخلص النورانية ليعلم أن الأمر مشوب (فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ)[2] وفي قوله تعالى (نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۞ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلۡعَذَابُ ٱلۡأَلِيمُ)[3] إشارة وأي إشارة إلى ذلك لمن تأمل حال الجملتين على أن في كون النورانية وهي أربعة عشر حرفا مذكورة بتمامها والظلمانية مذكورة منها سبعة وإذا طوبقت الآحاد يحصل نوراني معه ظلماني ونوراني خالص إشارة إلى قسمي المؤمنين ، فمؤمن لم تشب نور إيمانه ظلمة معاصيه ومؤمن قد شابه ذلك وفيه رمز إلى أنه لا منافاة بين الإيمان والمعصية فلا تطفيء ظلمتها نوره " ولا يزني الزاني وهو مؤمن"[4] محمول على الكمال وليس البحث لهذا وإذا لوحظ الساقط وهو الظلماني المحض المشير إلى الظالم المحض الساقط عن درجة الاعتبار والمذكور هو النوراني المحض المشير إلى المؤمن المحض والنوراني المشوب المشير إلى المؤمن المشوب يظهر سر التثليث في (فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ

---

١ – جزء من حديث رواه مسلم في كتاب : البر والصلة والآداب باب : تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه.

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٨ ص ٣٦٣

٢ – الأعراف ٩٩ ، وقد ذكرها الألوسي – رحمه الله – بالواو بدل الفاء

٣ – الحجر ٤٩ ، ٥٠

٤ – جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه بلفظ " لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن " في كتاب : الحدود باب : إثم الزناة . انظر فتح الباري جـ ١٢ ص ١١٦ ط المكتبة السلفية

وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)[1] وإنما كان الساقط هذه السبعة بخصوصها من تلك الأربعة عشر ولم يعكس فيسقط المثبت ويثبت الساقط أو يسقط سبعة تؤخذ من هذا وهذا لسر علمه من علمه وجهله من جهله ، نعم في كون الساقط معجما فقط إشارة إلى أن الغين في العين والرين في البين فلهذا وقع الحجاب وحصل الارتياب وهذا ما يلوح لأمثالنا من أسرار كتاب الله تعالى وأين هو مما يظهر للعارفين الغارقين من بحاره المتضلعين من ماء زمزم أسراره)[2] انتهى ٠

فها هو الألوسي – رحمه الله – يسابق الرازي – رحمه الله – في اجتهاداته، ويجعل إشاراته خيراً من استنباطاته ، فالرازي – رحمه الله – جعل الحروف الساقطة إشارات إلى أنواع من العذاب وكأنها أُسْقِطت استقباحاً لذلك ، والألوسي – رحمه الله – جعلها إشارات إلى أنواع المؤمنين وأعمالهم ٠

وكل هذا وذاك ليس له في ميزان العلم أدنى ثقل ، ولا قام عليه دليل من عقل أو نظر ٠

فما كل هذا الكلام وما هذه الطلمسات التي لا قاعدة لها ولا ضابط يضبطها اللهم إلا اجتهاد في غير موضعه وتعب فيما لا غنىً منه ، وإخراج للقرآن من هدفه الأسمى الذي من أجله أُنزل وهو الهداية للحق إلى جعْله إشارات خفية إلى أمور أخفي ٠

ثم من الذي قال إنَّ هذه الحروف أُسقطت ، وهل من الضروري أن تُذكر كل الحروف في سورة من السور ، أليس هذا إيجاباً على الله – ﷻ – بغير حق أو ضرورة ؟

---

١ – فاطر ٣٢

٢ – روح المعاني للألوسي جـ ١ ص٦٤

ثم نقول لمولانا الإمام الألوسي – رحمه الله – مَنِ الذي قال إنَّ الحروف المقطعة الواردة في أوائل السور تدل على أحقية علي بن أبي طالب – ﷺ– بالخلافة فاستنبط منها " صراط على حق نمسكه" أليس الشيعة هم الذين قالوا هذا الكلام حتى يستدلوا به على أحقية علي بن أبي طالب – ﷺ– بالخلافة بعد النبي ﷺ.

ولا ينقضي عجبنا عندما نعلم أن الإمام الألوسي – رحمه الله – قد انتقد استنباط الشيعة لهذا الكلام من هذه الأحرف فقال (ومن الظرائف أن بعض الشيعة استأنس بهذه الحروف لخلافة الأمير علي كرم الله تعالى وجهه فإنه إذا حذف منها المكرر يبقى ما يمكن أن يخرج منه (صراط على حق نمسكه) ولك أيها السني أن تستأنس بها لما أنت عليه فإنه بعد الحذف يبقى ما يمكن أن يخرج منه ما يكون خطاباً للشيعي وتذكيراً له بما ورد في حق الأصحاب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهو (طرق سمعَك النصيحة) وهذا مثل ما ذكروه حرفاً بحرف وإن شئت قلت (صح طريقك مع السنة) ولعله أولى وألطف ، وبالجملة عجائب هذه الفواتح لا تنفد ولا يحصرها العد)[1] انتهى.

فكيف بإمامنا الألوسي – رحمه الله – أن يورد مثل هذا الكلام في رده على الإمام الرازي – رحمه الله – دون تعقيب ثم يسخر من الكلام نفسه في موضع آخر من تفسيره .

فالحق الذي يجب المصير إليه أنَّ كل هذا الكلام لا طائل منه فلا إمامنا الرازي– رحمه الله – كان مصيباً فيما قال ، ولا شيخنا الألوسي – رحمه الله – كان مصيباً في انتقاده ولا حتى كان ملتزماً به ، والله الهادي للحق .

---

١ – روح المعاني للألوسي جـ ١ ص ١٧٢

المبحث الثاني

مخالفة الإمام الألوسي للإمام الرازي في تفسيره بالرأي

كما ذكرتُ سابقاً من كون هذين العلمين الجليلين من المفسرين للقرآن بالرأي ، وهذا النوع من التفسير يختلف من مفسر لآخر حسب اجتهاده ، وعليه فلا غرابة أن نجد المفسرين بالرأي يختلفون فيما بينهم ما دام اختلافهم مما يحتمله اللفظ القرآني .

ومن هذا الاختلاف ما نجده من اختلاف بين الإمام الرازي – رحمه الله – والإمام الألوسي– رحمه الله – في تفسير بعض الآيات القرآنية برأيهما .

ومن ذلك الاختلاف نجد اختلاف الإمامين الجليلين في المراد بـ "ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ"

فقد ذكر الإمام الرازي – رحمه الله – في بيان المراد بالصراط المستقيم في سورة الفاتحة أقوالاً وضعفها فقال (الوجه السادس: قال بعضهم : الصراط المستقيم : الإسلام وقال بعضهم : القرآن وهذا لا يصح ، لأن قوله { صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ } بدل من الصراط المستقيم وإذا كان كذلك كان التقدير : اهدنا صراط من أنعمت عليهم من المتقدمين ، ومن تقدمنا من الأمم ما كان لهم القرآن والإسلام وإذا بطل ذلك ثبت أن المراد : اهدنا صراط المحقين المستحقين للجنة)[1] انتهى.

تعقيب الألوسي :

وقد ردَّ الإمام الألوسي – رحمه الله – على هذا التضعيف لهذين القولين فقال (وأختُلِف في المراد منه ، فقيل الطريق الحق وقيل ملة الإسلام وقيل القرآن وردهما الرازي – قُدِّس سره – بأن قوله تعالى { صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ}

---

١ – مفاتيح الغيب جـ ١ ص ٣١٢

يدل على الصراط المستقيم وهم المتقدمون من الأمم وما كان لهم القرآن والإسلام.

وفيه ما لا يخفي ، والعجب كل العجب من هذا المولى أنه ذكر في أحد الوجوه المرضية عنده أن الصراط المستقيم هو الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط في كل الأخلاق وفي كل الأعمال وأكد ذلك بقوله تعالى (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)[1] فياليت شعري ماذا يقول لو قيل له لم يكن هذا للمتقدمين من الأمم وتلونا عليه الآية التي ذكرها وسبحان من لا يرد عليه)[2] انتهى .

تحقيق المسألة:

بالنظر فيما قاله الإمام الرازي – رحمه الله – في ردِّ هذين القولين في بيان معنى الصراط المستقيم وجواب الإمام الألوسي – رحمه الله – عليه يتبين لنا أنَّ ردَّ الإمام الرازي – رحمه الله – لهذين القولين بناءً على أنَّ من تقدمنا من الأمم ما كان لهم القرآن والإسلام ردٌّ فيه بُعْدٌ .

ذلك أنَّ الإسلام هو دين الله – ﷻ – الذي ارتضاه لكل الأمم الماضية والحاضرة إلى يوم القيامة " إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ " [3]

والإمام الرازي – رحمه الله – ذكر في تفسير هذه الآية أنَّ لفظ الإسلام في اللغة له معانٍ منها أنَّ المسلم معناه : المخلص لله عبادته من قولهم: سلم الشيء لفلان، أي خلص له فالإسلام معناه إخلاص الدين والعقيدة لله تعالى .[4]

---

١ – البقرة ١٤٣

٢ – روح المعاني جـ ١ ص ١٥٣

٣ – آل عمران ١٩

٤ – مفاتح الغيب جـ ٤ ص ١٣٦

وعلى هذا فالإسلام كان في الأمم الماضية إذ أنَّ المسلم فيهم على هذا التوجيه هو من أخلص دينه وعقيدته لله ﷻ .

أما في عرف الشرع فقد ذكر الإمام الرازي – رحمه الله – أنَّ الإسلام هو الإيمان ، والدليل عليه وجهان : الأول: هذه الآية فإن قوله { إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ } يقتضي أن يكون الدين المقبول عند الله ليس إلا الإسلام ، فلو كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان دينا مقبولا عند الله ، ولا شك في أنه باطل .

الثاني: قوله تعالى: { وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ }[1] فلو كان الإيمان غير الإسلام لوجب أن لا يكون الإيمان دينا مقبولا عند الله تعالى.[2]

فالإسلام بهذين المعنيين اللذين قررهما الإمام الرازي – رحمه الله – نفسه كان موجوداً في الأمم الماضية .

أمَّا بالنسبة للقرآن فهو وإن كان نازلاً في هذه الأمة إلا أنه اشتمل على ما كان موجوداً في شرائع الأمم الماضية وزاد عليها " وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ "[3].

فأصل العبادات كان موجوداً في هذه الأمم مع اختلف في الهيئة والكيفية عندنا .

فالأمم الماضية – مثلاً– كانت التوبة في شرعهم وهي أيضاً في شرعنا لكن مع اختلاف في الكيفية .

---

١ – آل عمران٨٥

٢ – مفاتيح الغيب جـ ٤ ص ١٣٦

٣ – المائدة ٤٨

فتوبة بني إسرائيل كانت بأن يقتل بعضهم بعضاً "وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ "[1]

إذن : فالمسلم عندما يسأل الله – ﷻ– أن يهديه صراط السابقين من مؤمني الأمم الماضية فهو بهذا يسأل الله – ﷻ– أن يهديه طريقة المؤمنين منهم في حُسْن الطاعة والإيمان اللذين اشتمل عليهما الإسلام والقرآن .

١ – البقرة ٥٤

المبحث الثالث

رد الإمام الألوسي على الإمام الرازي في تفسيره للقرآن تفسيراً يخالف التفسير بالمأثور

من الأمور التي اتفق عليها العلماء المجوزون للتفسير بالرأي أنه لا يجوز إلا حال عدم وجود التفسير بالمأثور للآية .

فالمفسِّر للقرآن لا بد أن يطلب المعنى أولاً من كتاب الله ﷻ ، فإن لم يجده طلبه من السُّنَّة، لأنها شارحة للقرآن ومُوضِّحة له ، فإن أعجزه ذلك رجع إلى أقوال الصحابة، لأنهم أدرى بكتاب الله وأعلم بمعانيه، لما اختُصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح ، والعمل الصالح ، ولاحتمال أن يكونوا سمعوه من الرسول – ﷺ– فإن عجز عن هذا كله ولم يظفر بشيء من تلك المراجع الأولى للتفسير، فليس عليه بعد ذلك إلا أن يُعمل عقله ، ويقدح فكره ، ويجتهد وسعه في الكشف عن مراد الله – ﷻ – مستنداً إلى الأصول التي تقدَّمت ، مبتعداً عن كل الأُمور التي تجعل المفسِّر في عِداد المفسِّرين بالرأي المذموم .[1]

وعلى هذا فلا يجوز للمفسر أن يجتهد في تفسير الآية برأيه مخالفاً لتفسير النبي – ﷺ– لها .

ومن هذا نجد الإمام الألوسي – رحمه الله – يردُّ على الإمام الرازي – رحمه الله – في تفسيره للقرآن برأيه مع وجود تفسير عن النبي – ﷺ– للآية .

ومن أمثلة هذا انتقاده فيما نقله من القول بالمراد بقوله ﷻ "غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ "

فقد ذكر الرازي – رحمه الله – في المراد بالمغضوب عليهم والضالين في سورة الفاتحة قولاً في بيان المراد بهما فقال : (الفائدة الأولى : المشهور أن

---

١ – انظر : التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي جـ ١ ص ٢٨٥

المغضوب عليهم هم اليهود لقوله تعالى { مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ }[1] والضالين : هم النصارى لقوله تعالى { قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ }[2]

وقيل : هذا ضعيف ، لأن منكري الصانع والمشركين أخبث ديناً من اليهود والنصارى فكان الاحتراز عن دينهم أولى ، بل الأولى أن يُحْمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق ويحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد لأن اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل ويحتمل أن يقال : المغضوب عليهم هم الكفار والضالون هم المنافقون وذلك لأنه تعالى بدأ بذكر المؤمنين والثناء عليهم في خمس آيات من أول البقرة ثم أتبعه بذكر الكفار وهو قوله { إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ }[3] ثم أتبعه بذكر المنافقين وهو قوله { وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا }[4] فكذا ههنا بدأ بذكر المؤمنين وهو قوله { أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } ثم أتبعه بذكر الكفار وهو قوله { غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ } ثم أتبعه بذكر المنافقين وهو قوله { وَلَا ٱلضَّآلِّينَ }) [5] انتهى .

تعقيب الألوسي :

رأى الألوسي – رحمه الله – في هذا النقل دون الرد عليه أمراً غير مقبول من الإمام الرازي – رحمه الله – فردَّ على ذلك قائلاً (والعجب من الإمام الرازي

---

١ – المائدة ٦٠

٢ – المائدة ٧٧

٣ – البقرة ٦

٤ – البقرة ٨

٥ – مفاتيح الغيب للرازي جـ ١ ص ٣١٧

أنه نقل هذا ولم يتعقبه بشيء سوى أنه زاد في الشطرنج بغلاً فقال : ويحتمل أن يقال المغضوب عليهم هم الكفار والضالون هم المنافقون وعلله بما في أول البقرة من ذكر المؤمنين ثم الكفار ثم المنافقين فقاس ما هنا على ما هناك .

وهل بعد قول رسول الله - ﷺ- الصادق الأمين قول لقائل أو قياس لقائس؟ هيهات هيهات دون ذلك أهوال .

وأستدل بعضهم على أن المغضوب عليهم هم اليهود بقوله تعالى لَّعَنَهُ (مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ) [1] وعلى أن الضالين النصارى بقوله تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ)[2] .

والأولى الإستدلال بالحديث ، لأن الغضب والضلال وردا جميعا في القرآن لجميع الكفار على العموم فقد قال تعالى (مَّن وَلَٰكِن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ)[3] وقال تعالى (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا)[4] ووردا لليهود والنصارى جميعاً على الخصوص كما ذكره المستدل)[5]

تحقيق المسألة:

بالنظر فيما قاله الإمامان الرازي والألوسي - رحمهما الله - يتبين لنا قوة جانب الإمام الألوسي - رحمه الله - في رفضه لهذا القول الذي ساقه الرازي -

---

١ - المائدة ٦٠

٢ - المائدة ٧٧

٣ - النحل ١٠٦

٤ - النساء ١٦٧

٥ - روح المعاني للألوسي جـ ١ ص ١٥٩

رحمه الله – وأنه كان الواجب عليه – حتى وإن كان مجرد ذاكر لهذا القول– أن يبين ما فيه ، وهل هو مقرٌّ به أم مخالف له ٠

وعلى كلٍ فإنَّ القياس هنا – كما ذكر الإمام الألوسي – رحمه الله – في غير موضعه ، ذلك أنه لا قياس مع النص ، وقد جاء في هذه المسألة من الأحاديث ما جعل المفسرين مجمعين على بيان أنَّ المراد بالآية هم اليهود والنصارى ٠

يقول ابن حجر[١] – رحمه الله– (وروى أحمد [٢] وابن حبان [٣] من حديث عدي بن حاتم [٤] " أن النبي – ﷺ– قال : المغضوب عليهم : اليهود ، ولا

---

١ – هو أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، ولد بمصر سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، تعلم الأدب والشعر ثم طلب الحديث فسمع الكثير حتى انتهت إليه الرياسة في الحديث ، وتوفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ٠

من مؤلفاته الكثيرة : فتح الباري بشرح صحيح البخاري – تهذيب التهذيب – لسان الميزان ٠ انظر ترجمته في : حسن المحاضرة للسيوطي جـ ١ ص ٣١٠ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد جـ ٧ ص ٢٧٠ ط دار الآفاق الجديدة – بيروت ٠

٢– هو أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني المرْوزي ، إمام في الحديث والفقه ، وُلِدَ في بغداد سنة أربع وستين ومائة ونشأ بها ، وطلب العلم وسمع الحديث ، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة ، وتوفي ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين ٠ من تصانيفه : المسند – الناسخ والمنسوخ – الجرح والتعديل ٠

انظر ترجمته في : شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب لابن العماد جـ ٢ ص ٩٦

٣ – هو محمد بن حِبَّان البُسْتي التميمي أبو حاتم ، مُحَدِّث حافظ مؤرخ لغوي فقيه ، وُلِدَ في بُسْتٍ من بلاد سجستان ، سنة بضع وسبعين ومائتين ، سمع خلائق بخراسان والعراق والشام ومصر والحجاز وغيرها وولي قضاء سَمَرْقند ،وقدم نيسابور ثم خرج إلى وطنه سجستان وتوفي بمدينة بُسْتٍ ٠

من تصانيفه : الثقات – القِبْلة – المسند الصحيح ٠ انظر: معجم المؤلفين جـ ٩ ص ١٧٣

٤ – هو عَدِيُّ بنُ حاتم بن عبد الله بن سعد الطَّائي ، مهاجري يُكَنَّى أبا طريف ، قَدِمَ على النبي – ﷺ– في شعبان من سنة سبع ، وكان سيِّداً شريفاً في قومه ، خطيباً حاضر الجواب فاضلاً كريماً ، قدم على أبي بكر – ﷺ– بصدقات قومه في وقت الرِّدَّة ، ومنع قومه من

الضالين: النصارى " هكذا أورده مختصرا ، وهو عند الترمذي في حديث طويل [1]. وأخرجه ابن مردويه بإسناد حسن عن أبي ذر ، وأخرجه أحمد من طريق عبد الله بن شقيق أنه أخبره من سمع النبي - ﷺ- نحوه ، وقال ابن أبي حاتم : لا أعلم بين المفسرين في ذلك اختلافا ، قال السهيلي : وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود (فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ)[2] وفي النصارى" قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا"}[3] انتهى.[4]

=

الرِّدَّة بثبوته في الإسلام وحُسْن رأيه ، نزل الكوفة وسكنها ، ومات بها سنة سبع وستين ، وقيل غير ذلك .

انظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي جـ ٣ ص ١٦٨ ط دار الكتب العلمية – بيروت .

١ – رواه الترمذي في كتاب : التفسير ، باب : ومن سورة فاتحة الكتاب . انظر : تحفة الأحوذي جـ ٧ ص ٣٧٧ حـ ٢٩٥٤

٢ – البقرة ٩٠

٣ – المائدة ٧٧

٤ – فتح الباري لابن حجر جـ ٨ ص ٩ ط المكتبة السلفية

المبحث الرابع

رده على قول الإمام الرازي ـ رحمه الله ـ إنَّ قول بني إسرائيل

(لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ)[1] ليس بمعصية .

عند تعرُّض الإمام الرازي – رحمه الله – لتفسير قوله ﷻ " وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ ....."[2] ردَّ على القول بأنَّ هذا السؤال كان معصية من بني إسرائيل لله – ﷻ – فقال (اعلم أن أكثر الظاهريين من المفسرين زعموا أن ذلك السؤال كان معصية ، وعندنا أنه ليس الأمر كذلك ، والدليل عليه أن قوله تعالى { كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ }[3] من قبل هذه الآية عند إنزال المنِّ والسلوى ليس بإيجاب بل هو إباحة، وإذا كان كذلك لم يكن قولهم: { لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ } معصية لأن من أبيح له ضرب من الطعام يحسن منه أن يسأل غير ذلك إما بنفسه أو على لسان الرسول ، فلما كان عندهم أنهم إذا سألوا موسى أن يسأل ذلك من ربه كان الدعاء أقرب إلى الإجابة جاز لهم ذلك ولم يكن فيه معصية)[4] انتهى .

تعقيب الألوسي رحمه الله :ـ

عند تعرُّض الإمام الألوسي – رحمه الله – لتفسير هذه الآية ذكر– رحمه الله – عكس هذا الكلام وذكر تضعيف العلماء لما قاله الإمام الرازي – رحمه الله – فقال : (" وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ " الظاهر أنه داخل في

---

١ – البقرة ٦١

٢ – البقرة ٦١

٣ – البقرة ٦٠

٤ – مفاتيح الغيب جـ ٢ ص ١٣٨

تعداد النعم وتفصيلها وهو إجابة سؤالهم بقوله تعالى : " ٱهْبِطُوا " إلخ مع استحقاقهم كمال السخط لأنهم كفروا نعمة إنزال الطعام اللذيذ عليهم وهم في التيه من غير كدٍّ وتعب حيث سألوا بـ (لَن نَّصْبِرَ) فإنه يدل على كراهيتهم إياه إذ الصبر حبس النفس في المضيق ولذا أنكر عليه بقوله تعالى " أَتَسْتَبْدِلُونَ " إلخ، فالآية في الأسلوب مثل قوله تعالى" وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ "[1] إلخ ، حيث عاندوا بعد سماع الكلام وأُهْلِكوا ثم أفاض عليهم نعمة الحياة ، قال مولانا السالكوتي ومن هذا ظهر ضعف ما قال الإمام الرازي لو كان سؤالهم معصية لما أجابهم لأن الإجابة إلى المعصية معصية وهي غير جائزة على الأنبياء)[2]

تحقيق المسألة :

بالنظر فيما قاله الإمام الرازي – رحمه الله – وما ذكر الأمام الألوسي – رحمه الله – يتبين لنا قوة قول الألوسي – رحمه الله – على قول الرازي رحمه الله.

ذلك أنَّ القول بأنَّ قول اليهود هذا ليس بمعصية لا يقويه سياق الآيات ، فاليهود حسب سيْر الأحداث وما جرى بينهم وبين موسى – عليه السلام – كانوا مسيئين للأدب مع الله – عز وجل – ومع موسى عليه السلام .

والذي يبدو من التدبر في سيرتهم مع نبي الله موسى – عليه السلام – أنهم – على عادتهم – لم يثقوا في هذا الطعام الذي كان يأتيهم دون عمل منهم أو جهد لاستجلابه ، وليس المراد من هذا أنهم كانوا يحبون العمل ويكرهون التواكل بل على العكس من ذلك فهُم على عادتهم لم يثقوا في وعد الله – عز وجل – لهم بالتكفل بطعامهم مدة التيْه، فأرادوا شيئاً حسياً يستطيعون الثقة فيه حسب عادتهم من الثقة فيما يشاهدون لا فيما بُنيَ على الغيب .

---

١ – البقرة ٥٥

٢ – روح المعاني جـ ١ص٤٣٢

ولو صحَّ كلام الإمام الرازي – رحمه الله – من أنَّ هذا السؤال لم يكن معصية لما ضرب الله – ﷻ– عليهم الذلة والمسكنة وما باءوا بغضب الله ﷻ .

إذن فهذا السؤال منهم يُحمل على أحد وجهين : أولهما : أن يكون – كما ذكرتُ – من باب عدم الثقة في الغيب .

ثانيهما : أن يكون من باب التبطر على نعمة الله ﷻ .

وهذا كما قال الإمام ابن كثير[1] – رحمه الله – (إن موسى – عليه السلام– يقول لهم: هذا الذي سألتم ليس بأمر عزيز ، بل هو كثير في أي بلد دخلتموه وجدتموه ، فليس يساوي مع دناءته وكثرته في الأمصار أن أسأل الله فيه، ولهذا قال {أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ} أي: ما طلبتم ، ولما كان سؤالهم هذا من باب البطر والأشر ولا ضرورة فيه ، لم يجابوا إليه)[2]

---

١ – هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء الحافظ عماد الدين أبو الفداء ، ولد بدمشق سنة إحدى وسبعمائة ، أخذ عن ابن تيمية ، والحافظ أبي الحجاج المزي وصاهره وأخذ عنه علم الحديث، وبرع في معرفة الأسانيد والعلل والرجال والتاريخ. من مصنفاته : البداية والنهاية – طبقات الشافعية. انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداوودي جـ ١ ص ١١١

٢ – تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ١ ص ٩٧ ط دار الحديث

المبحث الخامس

موافقة الألوسي للرازي

في اعتقاده إنكار كون عذاب اليهود أشد من عذاب الدهرية .

عند تعرُّض الإمام الرازي – رحمه الله – لتفسير قوله ﷻ " ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ تَظَـٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ "[1]

قال (أما قولـه{ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ تَعْمَلُونَ عَمَّا } ففيه سؤال : وهو أن عذاب الدهرية الذين ينكرون الصانع يجب أن يكون أشد من عذاب اليهود، فكيف قال في حق اليهود{ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ}؟

والجواب: المراد منه أنه أشد من الخزي الحاصل في الدنيا، فلفظ « الأشد » وإن كان مطلقا إلا أن المراد أشد من هذه الجهة) انتهى.[2]

تعقيب الألوسي رحمه الله :-

يقول الألوسي – رحمه الله – في تفسيره لهذه الآية (" وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ " أي يصيرون إليه فلا يلزم كينونتهم قبل ذلك في أشد العذاب ، وقد يراد بالرد: الرجوع إلى ما كانوا فيه كما في قوله تعالى (فَرَدَدْنَـٰهُ إِلَىٰٓ

---

١ – البقرة ٨٥

٢ – مفاتيح الغيب للرازي جـ ٢ ص ٢٣٩

أُمِّهِۦ)[1] وكأنهم كانوا في الدنيا أو في القبور في أشد العذاب أيضا فـرُدوا إليـه ، والمراد به الخلود في النار .

وأشديتُه من حيث إنه لا انقضاء له ، أو المراد أشد جميـع أنـواع العـذاب ولكن بالنسبة إلى عذاب من لم يفعل هذا العصيان لأن عصيانهم اشد من عصـيان هؤلاء، وجزاء سيئة سيئة مثلها ويدل على ما قررنـاه قولـه تعـالى (مَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ) .

فلا يرد ما أورده الإمام الرازي أنه كيف يكون عذاب اليهود أشد من الدهرية المنكرين للصانع ولا يفيد ما قيل لأنهم كفروا بعد معرفتهم إنـه كتـاب الله تعـالى وإقرارهم وشهادتهم ، إذ الكافر الموحد كيف يقال إنه أشد عذابا مـن المشـرك أو النافي للصانع وإن كان كفره عن علم ومعرفة)[2]

تحقيق المسألة:

بالنظر فيما قاله الإمام الرازي – رحمه الله – نرى أنه نظر إلـى قولـه ﷻ " أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِ " على أنه ليس على إطلاقه ، بمعنى أنَّ وصف الشدة هنا لا يُفْهـم منه أن عذاب اليهود أشد أنواع العذاب يوم القيامة على الإطلاق إذ أنه سيكون من جملة المعذّبين يوم القيامة مَنْ هم أشد كفراً من اليهود وهم الدهريـة المنكـرون لوجود الله ﷻ .

وهم الذين ذكر الله – ﷻ– عقيدتهم وإنكارهم لوجـود الخـالق فـي قولـه " وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ " [3]

---

١ – القصص ١٣

٢ – روح المعاني جـ ١ ص ٤٩٦

٣ – الجاثية ٢٤

فالرازي – رحمه الله – جعل وصف الشدة هنا لبيان أنَّ هذا العذاب الذي توعدهم الله – ﷻ – به يوم القيامة أشد من الخزي الذي حلَّ بهم في الدنيا ، فهو بهذا قد جعل هذا الوصف للتفريق بين عذابيْ الدنيا والآخرة اللذَيْنِ حلاَّ باليهود .

والألوسي – رحمه الله – وافقه فيما قال ، لكنه جعل لفظ "أَشَد " وصفاً لعذاب يوم القيامة وليس للتفريق بين عذاب الدنيا والآخرة ، فجعل العلة من وصف العذاب بأنه " أَشَدّ " أحد سببين : الأول : إمَّا بسبب دوامه وعدم انقطاعه عنهم .

الثاني: أنه أشد من جهة أنه يختلف عن أنواع العذاب الأخرى التي سيعذب بها اليهود الآخرون الذي لم يفعلوا هذا الذنب .

فقول الألوسي – رحمه الله – (المراد أشد جميع أنواع العذاب ولكن بالنسبة إلى عذاب من لم يفعل هذا العصيان لأن عصيانهم أشد من عصيان هؤلاء ، وجزاء سيئة سيئة مثلها ويدل على ما قررناه قوله تعالى "مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ ") يقصد أنَّ هذا العذاب الذي توعدهم الله – ﷻ – به هو أشد من أنواع العذاب الأخرى التي سيعاقب بها اليهود الذين لم يفعلوا هذا الذنب بدلالة قوله تعالى "مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ " فكأنَّ قوله " مِنكُم " فيه إشارة إلى أنَّ العذاب الذي توعد الله – ﷻ – به اليهود العاصين له دركات بعضها أشد من بعض ، وأشد هذه الدرجات عذاب هذه الطائفة المذكورة في الآية .

فعلى هذا القول يكون المراد من لفظ " الأشد " أنه الأشد مقارنة بأنواع العذاب الأخرى التي سيعذب بها اليهود وليس المقصود أنه أشد أنواع العذاب مطلقاً .

لكن من العلماء من قال عكس هذا القول فالإمام الطبري [1] – رحمه الله –

---

١ – هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر ، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته ، وكان قد رحل في طلب الحديث ، وسمع بالشام ومصر والعراق من خلق كثير ، وتوفي ببغداد سنة عشر وثلاثمائة . من تصانيفه : تاريخ الملوك والأمم – جامع البيان . انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي جـ ٢ ص ١١٠ ، معجم المؤلفين لعمر كحالة جـ٩ ص ١٤٧ .

رأى أنَّ التعبير بصيغة " أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ " فيها دلالة على أنَّ هذا العذاب ليس قاصراً على حدٍّ معين أو أناسٍ معينين ، بل هو لفظ عام غير مقيد فلا حاجة لتقييده بعذاب اليهود العصاة واستثناء هذا العذاب من عذاب الكفار .

يقول الإمام الطبري – رحمه الله – (يعني بقوله" وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ " ويوم تقوم الساعة يُردُّ من يفعل ذلك منكم – بعد الخزي الذي يحل به في الدنيا جزاء على معصية الله – إلى أشد العذاب الذي أعد الله لأعدائه.

وقد قال بعضهم: معنى ذلك : ويوم القيامة يردون إلى أشد من عذاب الدنيا.

ولا معنى لقول قائل ذلك.

ذلك بأن الله جل ثناؤه إنما أخبر أنهم يردون إلى أشد معاني العذاب ، ولذلك أدخل فيه"الألف واللام"، لأنه عنى به جنس العذاب كله، دون نوع منه.[1]

وبالنظر في هذه الأقوال: أجد أنَّ قول الإمام الطبري – رحمه الله – أولى بالقبول ، ذلك أنَّ اللفظ هنا عام فلا حاجة لتخصيصه دون قرينة مخصصة .

وبالنسبة لوجهة نظر الإمامين الجليلين الرازي والألوسي – رحمهما الله – من أنَّ اليهود لا ينبغي أن يتساووا في العذاب مع المنكرين للصانع فما الحجة في ذلك ؟

فالرازي – رحمه الله – قد بنى رأيه على أن عذاب الدهرية الذين ينكرون الصانع يجب أن يكون أشد من عذاب اليهود ، وهذا إيجاب على الله – ﷻ– وهو ﷻ لا يجب عليه شيء .

وربما الذي جعله يقول هذا الكلام ما بيَّنه الإمام الألوسي – رحمه الله – عندما ذكر أنَّه كيف يقال إنَّ الكافر الموحد يكون أشد عذاباً من المشرك أو النافي للصانع وإن كان كفره عن علم ومعرفة.

---

١ – جامع البيان للطبري جـ ١ ص ٥٦٥

وهذا في ظني مما يدل على استحقاقهم أشد العذاب لا أنهم يُخفف عنهم ، ذلك أنَّ كفرهم هذا – على ما قيل – كان على علم ومعرفة بأنه كفر ، وسبقه إقرارهم بربوبية الله – ﷻ– فكيف يُقبل منهم بعد ذلك أن يوصف كفرهم بأنه أقل من كفر الدهرية ؟

فالدهرية كفروا بإغلاق عقولهم وعدم تدبرهم في الآيات الدالة على وجود الله ﷻ ، واليهود كفروا بعد أن ذاقوا الإيمان ورأوا الدلائل الظاهرة على وجوب الإيمان بالله ﷻ .

فكل من الفريقين كُفْرُه أسوء من الآخر ، بل لو تدبرنا في الفرق بينهما لوجدنا أنَّ كفر اليهود أشد قبحاً وأسوأ مردّاً، فهو الكفر بعد الإيمان، والضلال بعد الهدى .

ولو أخذنا بما قاله مولانا الإمام الرازي – رحمه الله – من وجوب أن يكون عذاب اليهود أقل شدة من الدهرية لقلنا إنَّ من اللازم عقلاً أن يكون عذاب المنافقين أقل شدة من الكفار أيضاً .

ذلك أنَّ المنافقين في الظاهر يُحكم لهم بالإيمان وتجري عليهم أحكام الإسلام لكن لأنهم في الحقيقة كفار فقد استحقوا أن يكونوا في أشد العذاب بأن يكونوا في أسفل دركات النار .

يقول الله – ﷻ– " إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا "(١)

والإمام الرازي – رحمه الله – نفسه قد بيَّن الحكمة من استحقاق المنافقين لأشد العذاب فقال " لما كان المنافق أشد عذاباً من الكافر لأنه مثله في الكفر ، وضُمَّ إليه نوع آخر من الكفر ، وهو الاستهزاء بالإسلام وبأهله ، وبسبب أنهم لما

١ – النساء ١٤٥

كانوا يظهرون الإسلام يمكنهم الاطلاع على أسرار المسلمين ثم يخبـــرون الكفـــار بذلك فكانت تتضاعف المحنة من هؤلاء المنافقين ، فلهذه الأسباب جعل الله عذابهم أزيد من عذاب الكفار" [1]

فلا حجة لمن جعل اليهود في العذاب أهون من المنكرين لوجود الخالق ﷻ.

١ - مفاتيح الغيب جـ ٥ ص ٥٠٠

المبحث السادس

قول الرازي ـ رحمه الله ـ بحلّ تعلّم السحر وردّ الألوسي ـ رحمه الله ـ عليه .

عند تعرُّض الإمام الرازي – رحمه الله – لتفسير قول الله – ﷻ – " وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ "[1]

قال رحمه الله (المسألة الخامسة: في أن العلم بالسحر غير قبيح ولا محظور: اتفق المحققون على ذلك ، لأن العلم لذاته شريف ، وأيضا لعموم قوله تعالى { هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }[2] ، ولأن السحر لو لم يكن يُعْلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز ، والعلم بكون المعجز معجزاً واجبٌ وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجباً ، وما يكون واجباً كيف يكون حراماً وقبيحاً)[3]

تعقيب الألوسي رحمه الله :

ردَّ الإمام الألوسي – رحمه الله – على ما ذكره الإمام الرازي – رحمه الله – في قوله بحلِّ تعلم السحر وبيان أنَّ العلم به يترتب عليه معرفة الفرق بين

---

١ – البقرة ١٠٢

٢ – الزمر٩

٣ – مفاتيح الغيب للرازي جـ ٢ ص ٢٩٢

السحر والمعجزة ووصل به الأمر إلى إيجاب تعلُّمه فذكر الألوسي – رحمه الله – نَصَّ كلام الإمام الرازي – رحمه الله – ثم علَّق عليه قائلاً : (الحق عندي الحرمة تبعاً للجمهور إلا لداعٍ شرعي ٠

وفيما قاله رحمه الله تعالى نظرٌ ٠

أما أولاً : فلأنَّا لا ندعي أنه قبيح لذاته وإنما قبحه باعتبار ما يترتب عليه فتحريمه من باب سد الذرائع وكم من أمر حرم لذلك وفي الحديث " من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه " [1]

وأما ثانياً : فلأن توقف الفرق بينه وبين المعجزة على العلم به ممنوع ، ألا ترى أن أكثر العلماء أو كلهم – إلا النادر– عرفوا الفرق بينهما ولم يعرفوا علم السحر ، وكفي فارقاً بينهما ما تقدم ، ولو كان تعلمه واجباً لذلك لرأيت أعلم الناس به الصدر الأول مع أنهم لم ينقل عنهم شيء من ذلك ، أفتراهم أخلُّوا بهذا الواجب وأتى به هذا القائل أو أنه أخل به كما أخلوا ؟)[2] انتهى٠

تحقيق المسألة :

بالنظر فيما قاله الإمامان الجليلان من القول بوجوب تعلُّم السحر أو بحرمته أرى أنَّ قول الألوسي – رحمه الله – هو الراجح ٠

ذلك أنَّه – كما ذكر الألوسي رحمه الله – من أنَّ العلم بالشيء لا يُعدَّ قبيحاً أو محموداً إلا بمعرفة نتيجة العلم به أولاً ، والعلم بالسحر يُتَوقع منه من المفاسد أكثر مما يتوقع من المنافع ٠

ولعل الذي دفع الإمام الرازي – رحمه الله – إلى القول بأنَّ العلم بالسحر يترتب عليه معرفة الفرق بين المعجزة والسحر ما وقع في قصة موسى – عليه السلام–

---

١ – جزء من حديث رواه البخاري بلفظ "ومن وقع في الشبهات كراعٍ يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه" كتاب: الإيمان باب: فضل من استبرأ لدينه وعرضه٠ انظر: فتح الباري جـ١ ص١٥٣

٢ – روح المعاني جـ ١ ص ٥٣٥

مع السحرة ، فقد كان السحرة أول من آمن به لمَّا رأوا أنَّ ما حدث من تحول العصا إلى ثعبان ليس من قبيل السحر الذي ألفوه وتعلموه ، ولولا علمهم بالسحر ما عرفوا ذلك .

يقول الله - ﷻ- " وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ۝ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ۝ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ۝ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ " (١)

وقد بيَّن الرازي - رحمه الله - ذلك عند تعرضه لتفسير هذه الآيات فقال (قال المفسرون : إن تلك الحبال والعصي كانت حمل ثلاثمائة بعير ، فلما ابتلعها ثعبان موسى - عليه السلام- وصارت عصا كما كانت قال بعض السحرة لبعض : هذا خارج عن السحر ، بل هو أمر إلهي ، فاستدلوا به على أن موسى - عليه السلام- نبي صادق من عند الله تعالى .

قال المتكلمون : وهذه الآية من أعظم الدلائل على فضيلة العلم ، وذلك لأن أولئك الأقوام كانوا عالمين بحقيقة السحر واقفين على منتهاه ، فلما كانوا كذلك ووجدوا معجزة موسى - عليه السلام- خارجة عن حد السحر ، علموا أنه من المعجزات الإلهية ، لا من جنس التمويهات البشرية ، ولو أنهم ما كانوا كاملين في علم السحر لما قدروا على ذلك الاستدلال ، لأنهم كانوا يقولون : لعله أكمل منا في علم السحر فقدر على ما عجزنا عنه ، فثبت أنهم كانوا كاملين في علم السحر ، فلأجل كمالهم في ذلك العلم انتقلوا من الكفر إلى الإيمان. فإذا كان حال علم السحر كذلك، فما ظنك بكمال حال الإنسان في علم التوحيد) (٢) انتهى.

---

١ - الأعراف ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١

٢ - مفاتيح الغيب جـ ٧ ص ٢٣٥

لكن الاستدلال بهذه القصة على حلِّ تعلم السحر في غير محله ، ذلك أنَّ هؤلاء السحرة كانوا كافرين ، وضموا إلى كفرهم العلم بالسحر ، أمَّا توصلهم إلى الإيمان بموسى – عليه السلام – بسبب علمهم بالسحر فهو أمر لا يجعل العلم به محموداً لكل الناس ، فالمؤمن يكفيه إيمانه وعقله في التفريق بين المعجزة والسحر ، وقد رأى الصحابة – رضي الله عنهم – من النبي – ﷺ – معجزات فآمنوا بها ولم يُنقل عن أحد منهم أنه كان على علمٍ بالسحر .

وهذا ما دعى الإمام الألوسي – رحمه الله – إلى قوله – فيما سبق – " إنَّ أكثر العلماء أو كلهم – إلا النادر – عرفوا الفرق بينهما ولم يعرفوا علم السحر ، ولو كان تعلمه واجباً لذلك لرأيت أعلم الناس به الصدر الأول مع أنهم لم ينقل عنهم شيء من ذلك "

وقد ذكر الإمام ابن قدامة – رحمه الله – إجماع العلماء على حرمة تعلم السحر فقال (إن تعلم السحر وتعليمه حرام لا نعلم فيه خلافا بين أهل العلم .

قال أصحابنا: ويكفر الساحر بتعلمه وفعله ، سواء اعتقد تحريمه أو إباحته .

وروي عن أحمد ما يدل على أنه لا يكفر .

وقال أصحاب أبي حنيفة : إن اعتقد أنَّ الشياطين تفعل له ما يشاء كفر ، وإن اعتقد أنه تخييل لم يكفر .

وقال الشافعي: إن اعتقد ما يوجب الكفر ، مثل التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس ، أو اعتقد حل السحر كفر ، لأن القرآن نطق بتحريمه ، وثبت بالنقل المتواتر والإجماع عليه ، وإلا فسق ولم يكفر ، لأن عائشة – رضي الله عنها – باعت مدبرة لها سحرتها ، بمحضر من الصحابة .

ولو كفرت لصارت مرتدة يجب قتلها ، ولم يجز استرقاقها ، ولأنه شيء يضر بالناس ، فلم يكفر بمجرده كأذاهم .

ولنا قول الله تعالى : { وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ } .

إلى قوله: { وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ } .

أي وما كفر سليمان ، أي وما كان ساحرا كفر بسحره .[1]

وذكر الجصاص[2] : أنَّ مالك بن أنس [3] أجرى الساحر مجرى الزنديق ، فلم يقبل توبته كما لا يقبل توبة الزنديق ، ولم يقتل ساحر أهل الذمة ؛ لأنه غير مستحق للقتل بكفره وقد أقررناه عليه ، فلا يقتل إلا أن يضر بالمسلمين فيكون ذلك عنده نقضا للعهد .

فيقتل كما يقتل الحربي، فلا فرق بينه وبين الساحر ممن ينتحل ملة الإسلام، ومن جهة أخرى أنه في معنى المحارب فلا يختلف حكم أهل الذمة ومنتحلي الذمة .[4]

---

١ – المغني لابن قدامة المقدسي جـ ١٠ ص ٥٦ وما بعدها ط دار الغد العربي

٢ – هو أحمد بن علي الرازي الحنفي الجصاص أبو بكر ،فقيه مجتهد ، ورد بغداد في شبيبته ودرس وجمع ، وتوفي ببغداد سنة سبعين وثلاثمائة . من تصانيفه : شرح الجامع الكبير للشيباني – أحكام القرآن – شرح مختصر الطحاوي في فروع الفقه الحنفي . انظر ترجمته في : طبقات المسرين للداوودي جـ ١ ص ٥٦ ، معجم المؤلفين لعمر كحالة جـ ٢ ص ٧

٣ – هو مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمر بن الحارث ، أحد أئمة المذاهب المُتّبعة في العالم الإسلامي ، ولد بالمدينة سنة ثلاث وتسعين للهجرة ، كان بعيداً عن الملوك الأمراء وامتنع عن الذهاب لهارون الرشيد ليُحَدّثه حتى جاء هو إليه وجلس بين يديه ، توفي بالمدينة في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة ودُفِن بالبقيع . من تصانيفه : الموطأ – رسالته إلى هارون الرشيد . انظر ترجمته في : ذيل المُذيل من تاريخ الصحابة والتابعين لمحمد بن يزيد الطبري ص ٦٥٩ ط دار المعارف ، معجم المؤلفين لعمر كحالة جـ ٢ ص ١٦٨

٤ – أحكام القرآن للجصاص جـ ١ ص ٦٥ ط دار الكتب العلمية – بيروت .

المبحث السابع

اختلاف الألوسي مع الرازي في بعض الأمور اللغوية

ذكر الإمام الرازي – رحمه الله – عند تفسيره لقول الله – ﷻ – " أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ "[1]

أقوالَ العلماء في المخاطبين بهذه الآية فقال : (اختلفوا في المخاطب به على وجوه :

الوجه الأول : أنهم المسلمون وهو قول الأصم والجبائي وأبي مسلم[2]، واستدلوا عليه بوجوه:

الأول: أنه قال في آخر الآية: { وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ } وهذا الكلام لا يصح إلا في حق المؤمنين ، **الثاني**: أن قوله{ أَمْ تُرِيدُونَ } يقتضي معطوفاً عليه وهو قوله: { لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا } [3] فكأنه تعالى قال " وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ "[4] فهل تفعلون ذلك كما أمرتم " أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ " **الثالث**: أن المسلمين كانوا يسألون محمداً – ﷺ–عن أمور لا خير لهم في البحث عنها ليعلموها كما سأل اليهود موسى – عليه السلام– ما لم يكن لهم فيه خير عن البحث

---

١ – البقرة ١٠٨

٢ – هو محمد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني كان على مذهب المعتزلة ووجهاً عندهم وصنف لهم التفسير على مذهبهم ولد سنه أربع وخمسين ومائتين ومات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، من آثاره : جامع التأويل لمحكم التنزيل في التفسير على مذهب المعتزلة الناسخ والمنسوخ انظر طبقات المفسرين للداوودي جـ ٢ ص١٠٩ ، معجم المؤلفين ٩٧/٩

٣ – البقرة ١٠٤

٤ – البقرة ١٠٤

عنه ، **الرابع**: سأل قوم من المسلمين أن يجعل لهم ذات أنواط كما كان للمشركين ذات أنواط ، وهي شجرة كانوا يعبدونها ويعلقون عليها المأكول والمشروب ، كما سألوا موسى أن يجعل لهم إلهاً كما لهم آلهة.

الوجه الثاني: أنه خطاب لأهل مكة وهو قول ابن عباس ومجاهد ، قال: إن عبد الله بن أمية المخزومي أتى رسول الله – ﷺ– في رهط من قريش فقال: يا محمد والله ما أؤمن بك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً، أو تكون لك جنة من نخيل وعنب ، أو يكون لك بيت من زخرف ، أو ترقى في السماء بأن تصعد ، ولن نؤمن لرقيك بعد ذلك حتى تنزل علينا كتابا من الله إلى عبد الله بن أمية أن محمداً رسول الله فاتبعوه ، وقال له بقية الرهط : فإن لم تستطع ذلك فائتنا بكتاب من عند الله جملة واحدة فيه الحلال والحرام والحدود والفرائض كما جاء موسى إلى قومه بالألواح من عند الله فيها كل ذلك ، فنؤمن بك عند ذلك ، فأنزل الله تعالى" أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ " محمداً أن يأتيكم الآيات من عند الله كما سأل السبعون فقالوا " أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً "[1]، وعن مجاهد أن قريشاً سألت محمداً – ﷺ– أن يجعل لهم الصفا ذهباً وفضة ، فقال: نعم هو لكم كالمائدة لبني إسرائيل فأبوا ورجعوا.

الوجه الثالث: المراد اليهود ، وهذا القول أصح لأن هذه السورة من أول قوله: {يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ }[2] حكاية عنهم ومحاجة معهم ولأن الآية مدنية ولأنه جرى ذكر اليهود وما جرى ذكر غيرهم ، ولأن المؤمن بالرسول لا يكاد يسأله فإذا سأله كان متبدلا كفرا بالإيمان)[3]

---

١ – النساء ١٥٣

٢ – البقرة ٤٠

٣ – مفاتيح الغيب جـ ٢ ص ٣٢٠

تعقيب الألوسي رحمه الله :

يقول الألوسي – رحمه الله – (وزعم قوم أن المخاطب بها اليهود وأن الآية نزلت فيهم حين سألوا أن ينزل عليهم كتاب من السماء جملة كما نزلت التوراة على موسى– عليه السلام– وخاطبهم بذلك بعد ردِّ طعنهم تهديداً لهم وحينئذ يكون المضارع الآتي بمعنى الماضي إلا أنه عبر به عنه إحضاراً للصورة الشنيعة واختار هذا الإمام الرازي وقال : إنه الأصح لأن هذه سورة من أول قوله تعالى { يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ }[1] حكاية عن اليهود ومحاجة معهم ولأنه جرى ذكرهم وما جرى ذكر غيرهم ولأن المؤمن بالرسول لا يكاد يسأل ما يكون متبدلاً به (الكفر بالإيمان)، ولا يخفي ما فيه ، وكأنه رحمه الله تعالى نسي قوله تعالى (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا "[2])[3]

تحقيق المسألة:

بالنظر فيما سبق من ذكر الأقوال الواردة في بيان المخاطب بالاستفهام الوارد في الآية الكريمة نجد أنه من المستبعد أن يكون الخطاب موجهاً إلى اليهود ، وذلك لأمور :

أولها: أنه لو كان هذا الاستفهام موجهاً لهم ردّاً على سؤالهم أن ينزل عليهم كتاباً من السماء جملة كما أنزلت التوراة على موسى – عليه السلام– جملة من قبل لقال لهم : " أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سألتم موسى من قبل "

لكن لما بُنيَ الفعل للمجهول فُهِمَ منه أنَّ السائلين هنا غير السائلين هناك .

---

١ – البقرة ٤٠

٢ – البقرة ١٠٤

٣ – روح المعاني جـ ١ ص ٥٥٩

ثانيها : بالنسبة لما ذكره الإمام الألوسي – رحمه الله – من أنَّ القائلين بانَّ الخطاب لليهود بناءً على طلبهم أن ينزل عليهم كتاب من السماء جملة كما نزلت التوراة على موسى– عليه السلام– فهذا الطلب منهم – مع ما فيه من تعنت – لا يعدُّ كفراً منهم بناءً على أنهم قاسوا الأمر على ما سبق في شريعتهم من نزول التوراة جملة على موسى عليه السلام، فلا يصح أن يوصفوا بعد هذا بالكفر بناءً على طلبهم هذا ، وقد ردَّ القرآن على مثل هذا الطلب ببيان الحكمة من التنجيم فقال (وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا)[1]

لكن سياق الآية يمكن أن يُفهم منه أنَّ الخطاب هنا – حتى وإن كان يشملهم – إلا أنه في الأساس موجه لغير اليهود .

والقول بأن الخطاب موجه للمسلمين هو الأولى والأصح ، فيكون هذا الخطاب لهم بمثابة التقريع والعتاب لهم في التشبه باليهود الذين فعلوا مثل هذا الفعل من قبل .

واستدلال القائلين بأن الخطاب للمؤمنين بأنه قال في آخر الآية: { وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ } وهذا الكلام لا يصح إلا في حق المؤمنين ، استدلال في محله فقولهم " إنَّ وهذا الكلام لا يصح إلا في حق المؤمنين " معناه أنَّ هذا الكلام يفيد أن المخاطبين بهذا الكلام قد حصَّلوا الإيمان أولاً فيترتب على ما اقترحوه على النبي – ﷺ– أن يتبدلوا الإيمان الذي هم فيه بالكفر الذي وقع فيه مَنْ كان قبلهم .

وقول الإمام الرازي – رحمه الله – إنَّ الآية مدنية ويستدل بهذا على أنَّ الخطاب فيها لليهود فنقول : نعم إنَّ الآية مدنية لكن هذا لا يمنع أن يكون الخطاب

---

١ – الفرقان ٣٢

فيها للمسلمين ، ذلك أنه قد وقع من المسلمين في العهد المدني ما هو مرتبط بهذه الآية الكريمة ، مثل ما استدل به القائلون بهذا القول مما حدث في غـزوة حنـين التي وقعت بعد فتح مكة من طلبهم أن يجعل لهم ذات أنواط ٠

فقد روى الترمذي[1] – رحمه الله – في سننه – بسنده – عـن أبـي واقـد الليثي أن رسول الله – ﷺ – لما خرج إلى حنين مرَّ بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم فقالوا : يا رسول الله اجعل لنا ذاتَ أنواط كمـا لهـم ذاتُ أنواط ، فقال النبي – ﷺ – سبحان الله هذا كما قال قـوم موسـى " ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ "[2]

والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم٠

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح٠[3] انتهى٠

فهذا سؤال من المسلمين يشبه ما سأله اليهود لموسى عليه السلام ٠

إذن فلا تعارض بين كون الآية مدنية وبين توَجُّه الخطاب فيها للمسلمين ٠

فالخلاصة : أنَّ القول بحصر الآية على اليهود في غير محله ، والأصح أن يُقال إنَّ الخطاب في الآية موجه للجميع : للمؤمنين الذين طلبوا هذا الطلـب فـردَّ علـيهم القرآن بأنَّ هذا يعد استبدالاً للإيمان بالكفر ٠

---

١ – هو الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سَوْرَة السُّلمي الترمذي مصـنف الجـامع والعلـل ، محدِّثٌ حافظ مؤرخ ، تتلمذ لمحمد بن إسماعيل البخاري وشاركه فيما يرويه في عدَّة مـن مشايخه مثل قُتَيْبَة بن سعد وعلي بن حجر وابن بشَّار ، وارتحل إلى خُراسـان والعـراق والحرمين مات سنة تسع وسبعين ومائتين بتِرْمِذ ٠ انظر : طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي جـ ٢ ص ٣٣٩ ، معجم المؤلفين لعمر كحالة جـ ١١ ص ١٠٤

٢ – الأعراف ١٣٨

٣ – رواه الترمذي في كتاب : الفتن ، باب : لتركبن سنن من كـان قـبلكم ٠ انظـر : تحفـة الأحوذي جـ ٦ ص ٣٣ حـ ٢١٨٠

ويمكن أن يقال أيضاً إنَّ الآية تشمل غيرهم من كفار مكة الذين طلبوا مثل هذا الطلب فيكون قوله ﷻ { وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ } على معنى أنهم قد تبدلوا الإيمان المعروض عليهم بالكفر الذي طلبوه لا لشيء إلا للتملص مما دُعُوا إليه ، والله أعلم ، وكذلك أهل الكتاب الذين وقع منه مع النبي - ﷺ- مثل هذا السؤال ٠

وإلى هذا مال ابن كثير – رحمه الله – حيث ذكر أنَّ الاستفهام هنا يعم المؤمنين والكافرين ، لأنَّ رسول الله - ﷺ - رسولٌ إلى الجميع كما قال الله - ﷻ- " يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ "٠[1]

١ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ١ص ١٤٥

المبحث الثامن

مخالفة الألوسي لقول الرازي بحلّ قتال الحكام الظلمة .

عند تعرُّض الإمام الرازي – رحمه الله – لتفسير قوله ﷻ (ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ)[1] قال (وصفهم الله تعالى بقوله { ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ } فيظهر عليهم الخوف من عقاب الله تعالى والخشوع والتواضع لله ، ثم لذلك الوجل أثران **أحدهما** : الصبر على المكاره وذلك هو المراد بقوله تعالى { وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ } وعلى ما يكون من قِبل الله تعالى ، لأنه الذي يجب الصبر عليه كالأمراض والمحن والمصائب .

فأما ما يصيبهم من قِبَل الظلمة فالصبر عليه غير واجب بل إن أمكنه دفع ذلك لزمه الدفع ولو بالمقاتلة)[2] انتهى

تعقيب الألوسي رحمه الله :

عقَّب الإمام الألوسي – رحمه الله – على هذا الكلام من الرازي – رحمه الله – فذكر أنَّ هذا الكلام فيه نظر ، ولم يعلِّق عليه بأكثر من هذا فلم يوضح العلة في عدم قبوله لكلام الإمام الرازي – رحمه الله – فقال ({ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ } أي خافت { قُلُوبُهُمْ } منه ﷻ لإشراق أشعة الجلال عليها{ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ } من مشاق التكاليف ومؤنات النوائب كالأمراض والمحن والغربة عن الأوطان ولا يخفي حسن موقع ذلك هنا أيضاً ، والظاهر أن الصبر على المكاره مطلقاً ممدوح .

---

١ – الحج ٣٥

٢ – تفسير الرازي جـ ١١ص ٢٧٦

وقال الرازي : "يجب الصبر على ما كان من قِبل الله تعالى ، وأما على ما يكون من قِبَل الظلمة فغير واجب بل يجب دفعه على من يمكنه ذلك ولو بالقتال " انتهى ، وفيه نظر)[1] انتهى.

تحقيق المسألة:

إنَّ الذي يبدو من كلام من الإمام الألوسي – رحمه الله – في هذا التعقيب الذي علَّق به على كلام الرازي – رحمه الله – أنه لم يرض منه التفريق في الصبر على المكاره بين كونه من قِبَل الله – ﷻ– وبين كونه من قِبَل العباد ، ويتبين هذا من قوله " والظاهر أن الصبر على المكاره مطلقاً ممدوحٌ " ، وقد تكون حجته في ذلك – فيما يبدو – أنَّ الله – ﷻ– ذكر الصبر ولم يقيده .

لكن بالتدبر في كلام الرازي – رحمه الله – في غير هذا الموضع نلاحظ – على موقفه من هذا الموضوع – أمرين :

أولهما : أنه رحمه الله قد بيَّن وجهة نظره في التفريق بين الصبر على ما يكون من قِبَل الله – ﷻ– وبين الصبر على ما يكون من قِبَل الظلمة فقال عند تفسير لقول الله – ﷻ – " وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ " [2]

(اعلم أن الصبر واجب على هذه الأمور إذا كان من قِبله تعالى لأنه يعلم أن كل ذلك عدل وحكمة ، فأما من لم يكن محققاً في الإيمان كان كمن قال تعالى فيه : {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ

---

١ – روح المعاني جـ ١٠ص٢٢٩

٢ – البقرة ١٥٥ ، ١٥٦

أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ } [1]

فأما ما يكون من جانب الظلمة فلا يجب الصبر عليه مثاله : أن المراهق يلزمه أن يصبر على ما يفعله به أبوه من التأديب ، ولو فعله به غيره لكان له أن يمانع بل يحارب ، وكذا في العبد مع مولاه فما يدبر تعالى عباده عليه ليس ذلك إلا حكمة وصواباً بخلاف ما يفعل العباد من الظلم)[2] . انتهى

ثانيهما : أنه مع ما يُفهم منه من هذا الكلام من جواز قتال الظلمة نجد أنه مع هذا لم يجعل الأمر مطلقاً باللجوء للمقاتلة وغيرها بل أجاز للمسلم أن يتقرب للظالم حتى ينصحه بالرجوع للحق ، ففي تفسيره لقول الله - ﷻ - " وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ "[3]

ينقل عن المحققين من العلماء أنَّ الركون المنهي عنه هو الرضا بما عليه الظلمة من الظلم وتحسين تلك الطريقة وتزيينها عندهم وعند غيرهم ومشاركتهم في شيء من تلك الأبواب ، فأما مداخلتهم لدفع ضرر أو اجتلاب منفعة عاجلة فغير داخل في الركون)[4] . انتهى

وقد ذكر هذا الكلام دون ردٍّ عليه ، والذي يبدو من وصف القائلين به بأنهم المحققون من العلماء أنه موافق لهذا القول .

ولعل الذي دفع الإمام الألوسي - رحمه الله - إلى التوقف في قبول هذا الكلام من الرازي - رحمه الله - أنه فهم منه أنَّ الإمام الرازي - رحمه الله -

---

١ - الحج ١١

٢ - تفسير الرازي جـ ٢ص٥٤٤

٣ - هود ١١٣

٤ - تفسير الرازي جـ ٨ ص٦٣٠

يجيز الخروج على الحاكم المسلم إن كان ظالماً ، ورأى أنَّ هذا مخالف لما جاء عن النبي – ﷺ– من تحريم الخروج على الحاكم المسلم حتى وإن كان ظالماً ٠

من ذلك ما رواه الإمام مسلم [١]– رحمه الله – في صحيحه – بسنده –

عن حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ[٢] – ﷺ– قال : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَنَحْنُ فِيهِ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ كَيْفَ ؟ قَالَ : يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ ولا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي ، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ ، قَالَ : قُلْتُ : كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ ؟

قَالَ : تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ)[٣]

فهذا الحديث وأمثاله تبين أنه لا يجوز للمسلمين الخروج على الحاكم المسلم حتى وإن كان ظالماً ، فلا يجوز الخروج عليه إلا حال الكفر الظاهر الذي لا يقبل تأويلاً ٠

---

١ – هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري ، أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ، ولد سنة أربع ومائتين ، ورحل في طلب العلم إلى الحجاز والعراق والشام ، وسمع من أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وكان صاحب مال وثروة ، وتوفي سنة إحدى وستين ومائة ٠

انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد جـ ٢ ص ١٤٤ ط دار إحياء التراث العربي ، وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ٥ ص ١٩٤ ط دار الثقافة بيروت ٠

٢ – هو حذيفة بن اليمان ، واسم اليمان حسيل بن جابر واليمان لقبه ، كان حذيفة من كبار أصحاب رسول الله – ﷺ– وهو الذي بعثه يوم الخندق ينظر في قريش ، وهو معروف في الصحابة بصاحب سر رسول الله مات سنة ست وثلاثين ٠

انظر ترجمته في : الاستيعاب لابن عبد البر جـ ١ ص ٣٩٣ ٠

٣ – أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ٠

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٦ ص ٤٧٨

من ذلك ما رواه الإمام مسلم – رحمه الله – في صحيحه – بسنده –عن جنادة بن أبي أمية قال دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا حدثنا أصلحك الله بحديث ينفع الله به سمعته من رسول الله – ﷺ– فقال : دعانا رسول الله – ﷺ– فبايعناه ، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله قال : إلا أن تروا كفرا بواحاً عندكم من الله فيه برهان)[1]

يقول الإمام النووي[2]– رحمه الله – (وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته ، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق ، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل –وحكي عن المعتزلة أيضاً – فغلطٌ مِن قائله، مخالفٌ للإجماع .

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه.

قال القاضي عياض[3]: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر ، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل ، قال : وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها ،

---

١ – رواه مسلم في كتاب : الإمارة ، باب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ٠
انظر : صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٦ ص ٤٦٨ ط دار الحديث ٠

٢ – هو يحي بن شرف بن مرى النووي الدمشقي، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة ببلدة نوى، قدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية ، وقرأ الفقه والحديث والمنطق والنحو ، وولى مشيخة الحديث بعد شهاب الدين أبي شامة ، وتوفي بنوى سنة سبع وسبعين وستمائة ٠ من تصانيفه : الأربعون النووية في الحديث – تهذيب الأسماء واللغات ٠ انظر ترجمته في : معجم المؤلفين جـ ١٣ ص ٢٠٢

٣ – هو عياض بن موسى بن عياض عمرو القاضي أبو الفضل اليحصبي السبتي المالكي ، كان إما وقته في الحديث وعلومه ، عالماً بالتفسير وجميع علومه ، فقيهاً أصولياً ، عالماً بالنحو واللغة وكلام العرب ، حافظاً لمذهب مالك ، رحل إلى الأندلس سنة سبع وخمسمائة طالباً للعلم ، فلما عاد من الأندلس أجلسه أهل سبتة للمناظرة ، ثم أُجْلِسَ للشورى ثم ولي

قال : وكذلك عند جمهورهم البدعة ، قال : وقال بعض البصريين : تنعقد له ، وتستدام له لأنه متأول ، قال القاضي : فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية ، وسقطت طاعته ، ووجب على المسلمين القيام عليه ، وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك ، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه ، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام ، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ، ويفر بدينه ، قال : ولا تنعقد لفاسق ابتداء ، فلو طرأ على الخليفة فسق قال بعضهم : يجب خلعه إلا أن تترتب عليه فتنة وحرب ، وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين : لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه وتخويفه ، للأحاديث الواردة في ذلك قال القاضي : وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع ، وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية ، وبقيام جماعة عظمية من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث ، وتأول هذا القائل قوله : ألا ننازع الأمر أهله في أئمة العدل ، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق ، بل لما غيَّر من الشرع وظاهر من الكفر ٠

قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم ، والله أعلم) [1] ٠انتهى

=

قضاء بلده مدة طويلة ثم انتقل إلى قضاء غرناطة ، كان مولده بسبتة سنة ستٍ وسبعين وأربعمائة ، وتوفي بمراكش سنة أربع وأربعين وخمسمائة ٠ من مصنفاته : الشفا بتعريف حقوق المصطفي – الإلماع في أصول الرواية بالسماع ٠ انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي جـ ٢ ص ٢١ ، معجم المؤلفين لعمر كحالة جـ ٨ ص ١٦

١ – انظر : شرح النووي لصحيح مسلم جـ ٦ ص ٤٧٠ ، وانظر لمزيد من التفصيل كتاب " أصول الحكم في الإسلام" للدكتور عبد الرزاق السنهوري ص ٩٦ وما بعدها ، نظرية الولاية في الشريعة الإسلامية للدكتور/ نزيه حماد ص ٣١ وما بعدها ط دار القلم – دمشق٠

إذن : فالإمام الرازي – رحمه الله – إن كان يقصد بما قال جواز الخروج على الحاكم المسلم الظالم فهو بهذا مخالف للإجماع ، وكان الإمام الألوسي – رحمه الله – محقاً في توقفه في قبول هذا الكلام منه .

أما إن كان موافقاً لما نقله عن العلماء في تفسيره لقول الله – ﷻ – " وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ... " فهو بهذا قد بيَّن أنه لا يقول بقتال الحاكم الظالم مطلقاً ، بل في حال الكفر أو تغيير الشرع ، والله أعلم.

المبحث التاسع

ردُّ الألوسي علي إنكار الرازي للحديث الصحيح ٠

عند تعرُّض الإمام الرازي – رحمه الله – لتفسير قولـــه ﷻ " فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ "[1] قال رحمه الله :

(وههنا سؤالان : الأول: أن النظر في علم النجوم غير جـــائز فكيـــف أقـــدم عليه إبراهيم ٠

والثاني: أنه – عليه السلام – ما كان سقيماً فلما قال إني سقيم كان ذلك كذبا، واعلم أن العلماء ذكروا في الجواب عنهما وجوها كثيرة)

وقال في الوجه السابع من هذه الأوجه (الوجه السابع: قال بعضـــهم ذلـــك القول عن إبراهيم – عليه السلام – كذبة ورووا فيه حديثاً عن النبي – ﷺ – أنه قال: « ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات » ٠

قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز ٠

فقال ذلك الرجل : فكيف يحكم بكذب الرواة العدول ؟

فقلت : لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبـــين نســـبته إلـــى الخليل – عليه السلام – كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى ، ثم نقول : لِمَ لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا خبراً شبيها بالكذب)[2] انتهى ٠

تعقيب الألوسي رحمه الله :

وقد علَّق الإمام الألوسي – رحمه الله – على هذا الكلام من الرازي – رحمه الله – عند تفسيره لقول الله – ﷻ – " فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ

---

١ – الصافات ٨٨ ، ٨٩

٢ – مفاتح الغيب جـ ١٣ ص ٢٣٩

عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ "[1] فقال (ولا يرد على تحريم الكذب - في بعض وجوهه - ما رُوِيَ في حديث الشفاعة عن إبراهيم - عليه السلام - أنه يقول : لست لها إني كذبت ثلاث كذبات[2]، فإنها إن كانت من الكذب المحرم فأين العصمة وهو أبو الأنبياء؟

وإن لم تكن كذلك فقد أخبر يوم القيامة بخلاف الواقع وحاشاه حيث إن المفهوم من ذلك الكلام أني أذنبت فأستحي أن اشفع وهل يستحي مما لا إثم فيه ؟

ولقوة هذه الشبهة قطع الرازي بكذب الرواية صيانة لساحة إبراهيم عليه السلام)[3] انتهى ٠

تحقيق المسألة:

بالنظر في أقوال الإمامين الجليلين يتبين لنا أنَّ الإمام الرازي - رحمه الله - قد جانبه الصواب في تكذيبه لهذا الحديث الصحيح ، وأنَّ الإمام الألوسي - رحمه الله - قد لان في تعليقه على هذا القول من إمامنا الرازي- رحمه الله - حيث ذكره دون تعقيب بقبول أو رفض ٠

وبيان ذلك أنَّ هذا الحديث المروي في هذا الشأن حديث صحيح لا شيء فيه، فقد رواه الإمام البخاري [4]- رحمه الله في صحيحه - بسنده - عن أبي هريرة -

---

١ - سورة البقرة آية ١٠

٢ - رواه البخاري في كتاب التفسير، باب: " ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا" الإسراء ٣ بلفظ "وإني قد كنتُ كذبت ثلاث كذبات "انظر : فتح الباري جـ ٨ ص٢٤٧

٣ - روح المعاني جـ ١ ص ٢٤٥

٤ - هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي ، المحدث الحافظ المؤرخ ، ولد سنة أربع وتسعين ومائة ، رحل في طلب العلم إلى سائر الأمصار ، وكتب بخراسان والشام والعراق ومصر ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين ٠ من تصانيفه : الجامع الصحيح - التاريخ الكبير ٠ انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ للذهبي جـ ٢ ص ١٠٤ ، معجم المؤلفين جـ ٩ ص٥٢ ٠

ﷺ- قال : قال رسول الله - ﷺ- لم يكذب إبراهيم - عليه السلام- إلا ثلاث كذبات)[1]

هكذا أورده البخاري مرفوعاً مختصراً ، ثم أورده - بالتفصيل- موقوفاً على أبي هريرة - ﷺ- فروى بإسناده (عن أبي هريرة - ﷺ- قال ولم يكذب إبراهيم - عليه السلام- إلا ثلاث كذبات : ثنتين منهن في ذات الله - ﷻ- قوله{ إِنِّي سَقِيمٌ } وقوله {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا }[2] .

وقال : بينا هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة ، فقيل له : إن ها هنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس ، فأرسل إليه فسأله عنها فقال : من هذه ؟

قال : أختي فأتى سارة قال : يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك وإن هذا سألني فأخبرته أنك أختي فلا تكذبيني فأرسل إليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأُخِذَ ، فقال : ادعي الله لي ولا أضرك فدعت الله فأُطلِقَ ، ثم تناولها الثانية فأخذ مثلها أو أشد ، فقال : ادعي الله لي ولا أضرك فدعت فأطلق فدعا بعض حَجَبَته فقال : إنكم لم تأتوني بإنسان إنما أتيتموني بشيطان ، فأخدمها هاجر فأتته وهو قائم يصلي فأومأ بيده مَهْيَمْ ؟ قالت : ردَّ الله كيد الكافر - أو الفاجر - في نحره وأخدم هاجر .

قال أبو هريرة تلك أمكم يا بني ماء السماء) [3]

---

١ - رواه البخاري في كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : قول الله تعالي (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) فتح الباري جـ ٦ ص٤٤٥

٢ - الأنبياء ٦٣

٣ - رواه البخاري واللفظ له في كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : قول الله تعالي (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) فتح الباري جـ ٦ ص٤٤٥

ورواه مسلم مرفوعاً في كتاب : الفضائل ، باب : من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ . انظر صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٨ ص ١٣٤ ط دار الحديث .

وقد ذكر الإمام النووي – رحمه الله – في بيان معنى الكذب في الحديث (وأما قوله – ﷺ– " ثنتين في ذات الله تعالى وواحدة في شأن سارة " فمعناه أن الكذبات المذكورة إنما هي بالنسبة إلى فهم المخاطب والسامع ، وأما في نفس الأمر فليست كذباً مذموما لوجهين : أحدهما : أنه وَرَّى بها ، فقال في سارة : أختي في الإسلام ، وهو صحيح في باطن الأمر.

والوجه الثاني : أنه لو كان كذباً لا توريةَ فيه لكان جائزاً في دفع الظالمين ، وقد اتفق الفقهاء على أنه لو جاء ظالم يطلب إنسانا مختفيا ليقتله ، أو يطلب وديعة لإنسان ليأخذها غصباً ، وسأل عن ذلك ، وجب على من علم ذلك إخفاؤه وإنكار العلم به، وهذا كذب جائز، بل واجب لكونه في دفع الظالم ، فنبه النبي – ﷺ– على أن هذه الكذبات ليست داخلة في مطلق الكذب المذموم)[1]

وعلى كلٍ فما كان ينبغي للإمام الرازي – رحمه الله – أن ينكر صحة هذه الأحاديث لمجرد أنه رأى أنَّه يترتب عليها نسبة الكذب إلى إبراهيم عليه السلام .

ذلك أنَّ إبراهيم – عليه السلام– في هذه الكذبات الثلاث كان له في كل واحدة منهن حجة ففي قصة سارة كانت حجته كما ذكر الإمام النووي رحمه الله .

وفي قوله { إِنِّي سَقِيمٌ } كان مخيَّراً بين الكذب حتى لا يخرج مع قومه لعبادة الأصنام وبين الخروج معهم ولا شك أن الكذب في هذه الحالة كان أخف الضررين .

أما في قوله { بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا } فقد كان هذا استدراجاً لقومه حتى يبين لهم بطلان عبادتهم التي كانوا عليها وهذا ما ثبت بعد ذلك كما بيَّنه القرآن الكريم " قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ

---

١ – انظر صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٨ ص ١٣٦

۞ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۞ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ۞ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ۞ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ "(١)

تم بحمد الله

﴿ وصلي الله على نبينا محمد وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار وسلم تسليماً كثيراً ﴾

١ - الأنبياء ٦٣، ٦٤ ، ٦٥، ٦٦ ، ٦٧

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بحمده تتمُّ الصالحات وتُقْبَلُ الطاعات وتُغْفَرُ السيئات وأصلي وأسلم على خير الخلق ونبي الحق سيدنا محمدٍ - ﷺ- وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين ٠

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله٠

وبعد

فإنني أرجو من الله - ﷻ- أن أكون قد وُفِقتُ في هذا العرض الموجز لموقف الإمام الألوسي - رحمه الله - من الإمام الرازي - رحمه الله - وبيان مدى مصداقية تعقيباته عليه ، مع إقراري بأني لا أصلح حَكَماً بين هذين العلمين الجليلين ٠

وإنني أرجو من كل مُطَّلِعٍ على هذا البحث أن يلتمس لي العذرَ إنِ وجد في عملي هذا تقصيراً أو خطأً فإن الكمال لله - ﷻ- وحده ٠

فإن أكن قد وُفِقتُ في عملي هذا فبتوفيقٍ من الله - ﷻ- (وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)[1]

وإن أكن قد أخطأتُ فإنني أستغفر الله العظيم - الذي لا يتعاظمه ذنب - من كل خطأ أخطأته أو زلل زللته ٠

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[2]

---

١ - سورة هود آية ٨٨

٢ - سورة البقرة آية ٢٨٦

قائمة المراجع

القرآن الكريم جلَّ مَنْ أنزله ٠

١- أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص ضبط نصه وخرَّج آياته / عبد السلام محمد علي شاهين ط دار الكتب العلمية – بيروت ٠

٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي تحقيق وتعليق الشيخ/علي محمد معوض الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ط دارالكتب العلمية – بيروت ط أولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

٣- أصول الحكم في الإسلام للدكتور عبد الرزاق السنهوري ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

٤- تحفة الأحوذي للحافظ محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري ١٣٥٣ هـ بشرح جامع الترمذي ط دار الحديث – القاهرة ط أولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م خرَّج أحاديثه / عصام الصبابطي ٠

٥- تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

٦- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ٠

٧- التفسير والمفسرون للدكتور / محمد حسين الذهبي ط مطبعة المدني ط ثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م ٠

٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام محمد بن جعفر بن جرير الطبري ضبط وتوثيق وتخريج / صدقي جميل العطار ط دار الفكر – بيروت ط ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م ٠

٩- الجامع المسند الصحيح من حديث رسول الله – ﷺ – وسننه وأيامه للحافظ محمد بن إسماعيل البخاري بشرح الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني حققه / محب الدين الخطيب رقَّمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه / محمد فؤاد عبد الباقي ط المكتبة السلفية ٠ ط ثالثة ١٤٠٧ هـ

١٠- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي وضع حواشيه / خليل المنصور ط دار الكتب العلمية – بيروت ط أولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م

١١- ذيل المُذيل من تاريخ الصحابة والتابعين لمحمد بن يزيد الطبري ط دار المعارف

١٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ط دار الفكر – بيروت ٠ قرأه وصححه / محمد حسين العرب ط ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م ٠

١٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ط دار إحياء التراث العربي

١٤- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري بشرح يحي بن شرف النووي حققه وفهرسه عصام الصبابطي ، حازم محمد ، عماد عامر ط دار الحديث – القاهرة ط دار الحديث ط ثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

١٥- طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداوودي ٩٤٥ هـ ط دار الكتب العلمية – بيروت

١٦- معجم المؤلفين تأليف / عمر رضا كحالة ط دار إحياء التراث العربي

١٧- المغني لأبي محمد بن عبد الله المقدسي وبهامشه الشرح الكبير لشمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي ط دار الغد العربي ط ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م

١٨- مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ط دار الفكربيروت

١٩- وفيات الأعيان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان ط دار الثقافة – بيروت ٠

٢٠- نظرية الولاية في الشريعة الإسلامية للدكتور/ نزيه حماد أستاذ الفقه الإسلامي بجامعة أم القرى ط دار القلم – دمشق ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م